



PROVISIONAL

A/31/PV.14
11 October 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد أميراسنغ (سرى لانكا)

نائب الرئيس : السيد بويست (نائب الرئيس) (بنمبا)

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

— القيت الكلمات من :

(كينييا) السيد واياكبي

(ايران) السيد خلعتبري

(بلغاريا) السيد ملادينوف

(اوروغواي) السيد بلانكو

(بوروندي) السيد بواكيرا

(باراغواي) السيد نوفويست

(نيكاراغوا) السيد مونتيل ارغيلو

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٠مواصلة نظر البند رقم ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد واياكي (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أضم صوتي للآخرين الذين تحدثوا قبلي في تقديم التهنئة الصادقة لكم بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، وأنه لمن دواعي ارتياح وفدى أن يرى في هذا المنصب ابناً لبلد تربطنا به علاقات ودية وعلاقات من التعاون ، وهو يرأس هذه الدورة الهامة من دورات الجمعية العامة . اننا نشعر بالثقة ، فالخبرة العريضة التي تتمتعون بها في مجالات الشؤون الدولية سوف تمكنكم من توجيه أعمال هذه الدورة الى خاتمة مرضية ومثمرة .

كذلك فاني أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشيد بسلفكم السيد غاستون ثورن ، الذي رأس - بشكل متميز - الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، وكما يذكر السادة الأعضاء المجلون فان تلك الدورة بالذات لم تكن سهلة ، وان اختتامها بشكل ناجح كان يرجع أساساً الى القيادة الرشيدة والجهود التي لا تكل التي بذلها السيد ثورن من أجل حل المشكلات ، ونحن ندين له بالفضل على كل ما قام به .

كذلك فاني أود أن أسجل شكرنا وامتناننا للسيد الأمين العام ومعاونيه على تفانيهم في أداء واجبهم ، وقيامهم بمسؤوليات هذه المنظمة ، لقد شقوا طريقهم وسط صعوبات عديدة ، وفي كثير من الحالات نجحوا في القيام بالمهام التي أوكلها اليهم هذا المجتمع الدولي . انهم جميعاً يستحقون شكرنا وتشجيعنا .

وقبل أن أدخل في الموضوع الرئيسي من بياني ، فانه لمن دواعي الشرف بالنسبة لي أن أتقدم عن طريقك الى جميع السادة أعضاء الوفود بالتهنئة الحارة من قبل رئيس جمهورية بلادي

السيد جومو كينيا ، ان الرئيس كينيا يعتبر من بين المقتنعين بمبادئ الأمم المتحدة ، وهو من ضمن المناضلين من أجل الحرية . ولقد طلب اليّ بصفة خاصة أن أنقل تمنياته الطيبة بنجاح هذه الدورة ، التي يعتبرها حيوية وحاسمة من أجل توجيه ضربة نهائية للاستعمار ، واعادة الكرامة الانسانية لهؤلاء الذين مازالوا مضطهدين ، لاسيما في افريقيا الجنوبية ، ولإقامة السلام في العالم ككل .

انه لمن دواعي السرور والارتياح بالنسبة لوفدي أن نرحب فيما بيننا بعضو جديد في منظمة الأمم المتحدة ، هو جمهورية سيشيل . ان انضمامها للأمم المتحدة يعتبر علامة هامة من علامات الطريق ، فهو يرمز الى التقدم الذي تحقق القضاء التام والنهائي على الاستعمار ، كذلك فانه يقربنا من تحقيق الهدف المرجو ، وهو مبدأ عالمية منظمة الأمم المتحدة . ونحن نود أن نوكد لسيشيل تأييد كينيا التام وتعاونها معها ، واننا لواثقون من أننا معا سوف نتمكن من انجاز المهام الصعبة التي تنتظرنا في سبيل التوصل الى بناء قارة لا فريقيا تنعم بقدر أكبر من التنمية والرخاء . ولا ينبغي علينا أن نخفل أن هناك دولا أخرى - هي أنغولا وفيتنام ودولتا كوريا - مازالت لم تنضم بعد الى عضوية هذه المنظمة لأسباب خارجة عن ارادتها . ونحن نود أن نحث هؤلاء الذين يعرقلون انضمام تلك الدول أن يكفوا عن أن يفعلوا ذلك .

بينما نحن نجتمع هنا فان افريقيا الجنوبية تشكل اليوم مركزا للاهتمام ، فهي تشكل المركز الرئيسي للتوتر في العالم اليوم ، وتشكل تهديدا للسلام والأمن . ونحن في افريقيا قد حذرنا هذه المنظمة المهيبة ، وحذرنا العالم بأسره ، من ان السياسات العنصرية التي تتبع في هذه المنطقة تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ، ولكن أصدقاؤه هذه الأنظمة العنصرية قد أعطوا آذانا صمّا لتحذيراتنا . ولكن التطورات الأخيرة تشير الى أن الموقف قد تغير ، وان هذه تعتبر خطوة ايجابية . وان وفدي يأمل أن نكون قد اتفقنا جميعا على ان السياسات العنصرية في هذه المنطقة تعتبر بالفعل تهديدا للسلام والأمن . ويمكننا أن نتفق بعد ذلك على اتخاذ التدابير اللازمة لانهاء هذا التهديد .

وفي أازانيا ، فان النظام العنصرى لفورستر قد أطلق شبحا للربح ضد القوى القومية المتصاعدة ، وان القتل الوحشي للأطفال الأبرياء في سويتو - الذين لم يرتكبوا أى جريمة سوى

السير في مظاهرة سلمية ضد فرض لغة أجنبية عليهم وضد التفرقة العنصرية - ان هذا القتل يعتبر جريمة ضد الانسانية . وكما قلنا خلال مذبحه شاريفيل ، فان مجرد ادانة الجرائم الشنعاء ليس كافيا لتغيير السياسات العنصرية في جنوب افريقيا ، ولقد حذرنا من انه ما لم تعاقب جنوب افريقيا على هذه الجريمة فانها سوف تستمر في ارتكاب المزيد من الأعمال الشنعاء ضد الافريقيين الأبرياء . وان اصداقاً نظام فورستر قد سارعوا بمساعدته ، وقد قالوا لنا ان مذبحه شاريفيل تعتبر حدثاً فردياً ، وأنها كانت تدبيراً يستهدف المحافظة على القانون والنظام .

ونفس هذه الحجة - حجة المحافظة على القانون والنظام - تستخدم الآن من قبل قسوات الشرطة في جنوب افريقيا لقتل المئات من السكان . وان كينيا تدين هذه الأعمال ، وتدين القتل الوحشي للأطفال الأبرياء والنساء والشيوخ على يد نظام الحكم العنصرى ، وتدعو المجتمع الدولي الى أن يفرض العقوبات على جنوب افريقيا .

ان ما يحدث في سويتو (جوهانسبورغ) وكيب تاون وغيرها من المناطق في جنوب افريقيا لا يعتبر عملاً يتسم بتحقيق سيادة القانون ، ولكن النظام العنصرى يسمى لاقتناع العالم بذلك . ان هؤلاء الافريقيين يعتبرون مناضلين من أجل الحرية ، وان اعمالهم تعتبر رد فعل تلقائي ضد الاستغلال المستمر ، وحرمانهم المستمر من حقوق الانسان الأساسية والكرامة الانسانية . ان حرب التحرير في الواقع قد بدأت على أرض أزانيا . وان فورستر والمتعاونين معه يجب أن يدركوا أن أزانيا سوف تكون حرة ، ولا يمكن لأى قدر من أعمال القتل الوحشي أو القمع أو المذابح ، ضد السود وغير البيض ، أن تستمر ، ولا يمكن أن يعود الادعاء بأن نظام الفصل العنصرى وجد ليبقى .

ولا يمكن لشيء أن يدير عجلة التقدم الى الوراء في سبيل حصول آزانيا على حريتها . ان الذين يؤيدون نظم الحكم العنصرى يتهمون الافريقيين بأنهم يشعرون بالحقد ضد السكان البيض ، في هذه المناطق ، ولكن هدف هذه الحملة هو ابطاء عملية الكفاح ، من أجل الحرية ، عن طريق استخدام القوة .

ان افريقيا ، بل ان جميع الدول غير المنحازة لا يمكن أن تتهم بأنها لم تستخدم جميع الوسائل الممكنة للتوصل الى تسوية سلمية للقضايا السياسية في افريقيا الجنوبية . ان بيان لوزاكا وعلان دار السلام يتحدثان عن نفسيهما ، والآن وحيث ان نظام فورستر قد أدرك أن احساسهم بالأمن كان لا يعدو كونه وهما فان هناك الكثير من المؤامرات التي تحاك ، من أجل حرمان الشعب المضطهد ، في جنوب افريقيا من ممارسة حقوقه الطبيعية . ومن أول هذه المؤامرات الحوار الذى فصح الآن . ان كينيا قد رفضت ومازالت ترفض فكرة اجراء حوار مع العنصريين في جنوب افريقيا . وفي رأينا أنه مجرد أن نفعل ذلك لا يعني توفير الاحترام لهذا النظام فقط ، بل انه في الواقع يعتبر بمثابة بيع لمصالح الشعب المضطهد ، ونحن نجد أنه من غير المقبول على الاطلاق أن ننشئ علاقات ودية مع العنصريين عندما يستمرون ، بشكل وحشي ، في قتل واضطهاد أشقائنا واخواتنا في جنوب افريقيا . وقد قلنا من قبل ، ونود أن نكرر ذلك مرة أخرى ، ان أمن السكان البيض في آزانيا لا يمكن في الضمانات التي يعطيها لهم الأشخاص الخارجيون ، وانذا كان فورستر وأصدقاؤه يريدون السلام حقا في آزانيا فينبغي عليهم أن يدخلوا في مفاوضات دون ماتأخير مع الممثلين الحقيقيين للافريقيين وغيرهم من السكان غير البيض في جنوب افريقيا .

إن المؤامرة الثانية هي سياسة انشاء البانتوستانات . ان العنصريين لهم هذا القدر من الجرأة أن يقولوا للعالم أن هذه السياسة تستهدف خلق احساس بالكبرياء أو بالفخر في المجتمعات التي تعيش في جنوب افريقيا . ان هذا يعتبر بمثابة اضافة الالهانة الى الأضرار التي عاناها الشعب بالفعل ، في جنوب افريقيا ، فما هو الكبرياء الذى يتمثل في استمرار سرقة الأرض وسرقة غيرها من الحقوق من الشعب الأصلي للبلاد . ان البيض يستخدمون هذا الأسلوب لتحقيق هدفين رئيسيين أولا تقسيم الأغلبية الافريقية التي تمثل تهديدا حقيقيا للموقف المتميز الذى يتمتع به العنصريون . ثانيا ، بعد أن يتم التقسيم فان البانتوستانات سوف تشكل مصدرا مستمرا ومفيدا لاستجلاب الأيدي العاملة الرخيصة .

نحن نرفض هذه السياسة ، ونرفض الاستقلال المزيف الذى يرتبط بها . ان كينيا لم تعترف أبدا بما يسمى الاستقلال الذى سوف " يمنح " لـ " ترنسكي " في هذا الشهر . انه لمن دواعي سرورنا أن نرى العديد من الدول الأخرى - حتى خارج اطار مجموعة الدول غير المنحازة - قد رفضت هذه المؤامرة التي تجرى في جنوب افريقيا . اننا في كينيا قد عرفنا جنوب افريقيا ، باعتبارها دولة واحدة ، وسوف نستمر في أن نعترف بها على أنها دولة واحدة . وان هذه الدولة سوف تتمتع بحكم الأغلبية السوداء عن قريب .

ان نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا يستمر في احتلال واستعمار ناميبيا تحديا لقرارات الأمم المتحدة وللرأى العام العالمي . ان هذا الأمر لا يمكن السماح به . ان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، على يد جنوب افريقيا قد أصبح أمرا غير مقبول ، وذلك لأن جنوب افريقيا قد فرضت على ناميبيا اتباع سياسة الفصل العنصرى الكريهة ، وان الاحتلال غير الشرعي وفرض هذه السياسات الأجنبية على ناميبيا يعتبر بمثابة انتهاك للحقوق الأساسية لشعب ناميبيا ويحرمه من حقه الطبيعي في تقرير المصير . لذلك ينبغي على جنوب افريقيا أن تخرج من ناميبيا وان تلتزم بقرارات الأمم المتحدة وأن تسلم السلطة لشعب ناميبيا . ان أساليب العرقلة والتأخير التي تتبعها جنوب افريقيا في عقد مايسمى بالمحادثات الدستورية هو أمر ينبغي أن نرفضه جميعا . ان مؤتمر " ويندهوك " كان مؤتمرا غير شرعي قامت بتنظيمه قوة محتلة غير شرعية . ان حكومة جنوب افريقيا ينبغي عليها أن تعترف بالممثلين الحقيقيين لشعب ناميبيا ، وهم ممثلون في " سوابو " ، وأن تدخل في مفاوضات معهم تحت اشراف الأمم المتحدة ، وبغية عقد مؤتمر دستورى حقيقي يؤدى بناميبيا الى الاستقلال الفعلي . وينبغي على حكومة جنوب افريقيا أن تطلق سراح المسجونين السياسيين في ناميبيا وأن تسحب قواتها وقواعدهما من أراضي ناميبيا .

سيدى الرئيس ، ان ادانة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا لم تعد كافية . لقد فعلنا ذلك لفترة طويلة ، ومانحن في حاجة اليه الآن في الواقع هو اخراج هذا النظام غير الشرعي من الأراضي الافريقية ، واذا رفضت جنوب افريقيا تلبية الطلب الخاص بعقد مؤتمر دستورى سليم تحت اشراف الأمم المتحدة ، ينبغي أن تفرض عليها عقوبات اقتصادية وغيرها من الوسائل التي يمكن أن تلزمها بأن تنفذ قرارات المجتمع الدولي . وفي رأى وفد بلادى ، ان الوقت قد حان لكي تفكر الأمم المتحدة في ارسال قوة

احتياطية لنايبيا ، وذلك لحماية مصالح الافريقيين ، ولكي تؤكد تصميم الأمم المتحدة على تحرير هذا الاقليم . ونحن ندعو كافة الدول أن تفرض حظرا شاملا على بيع أو نقل السلاح أو أى شكل آخر من أشكال المعدات الحربية لجنوب افريقيا . كذلك فنحن نطالب الدول بأن تولي اهتماما للكرامة الانسانية أكبر من مصالحها الاقتصادية القصيرة الأجل ، وتقطع علاقاتها الاقتصادية مع جنوب افريقيا طالما استمرت في تحدى الأمم المتحدة واحتلالها غير الشرعي لنايبيا .

انني أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أسجل تقدير وفد بلادى للعمل الممتاز الذى قام به المفوض الخاص بنايبيا السيد سين ماك بريد . لقد قام بمهمته بتفان كبير ، ونفذ المهمة التي كلفته بها الجمعية العامة ، وهي مهمة اعداد نايبيا من أجل الاستقلال . ونحن نود ، عن طريقك أن نتقدم اليه بالشكر .

سيدي الرئيس ، اننا نشهد الآن الضربة الأخيرة التي توجهه للعنصرية ، عن طريق حركات التحرر في زبابوى . ان المتمرد ايان سميث قد استنفذ صبر الافريقيين منذ مدة طويلة ، حيث كان يقوم بمناورات ويقوم بالخدعة ، من أجل الاستمرار في الحصول على الاعتراف الدولي .

ان كينيا قد بينت ، في العديد من المناسبات ، أنه لا يوجد أى سبب يؤدي بنا أن نتحدث الى متمرد ولكن اللغة الوحيدة التي يفهمها المتمردون هي لغة القوة . ولقد قمنا بحث الحكومة البريطانية على أن تستخدم التدابير الملائمة لازالة هذا المتمرد من هذه المستعمرة . ولقد قلنا ، مرارا وتكرارا ، بأن القوة التي تتولى الادارة ليست في مركز يسمح لها بأن تستخدم القوة ضد ايان سميث ومجموعته . ولقد شهدنا الآن أن هناك انتصارا تلو انتصار يتحقق على يد حركات التحرير . ان عصابة سميث تعرف أن الهزيمة قد أصبحت تلوح في الأفق ، ولا يمكنها أن تتمسك بالسلطة الى الأبد .

لقد ذكر سميث حاليا أنه مستعد لأن يقبل حكم الأغلبية ، وحيث أن هذا يبدو ظاهريا تطورا ايجابيا الا أن كينيا لن تنخدع بما يعلنه ايان سميث وسوف نستمر في المطالبة بالاستقلال الفوري مع تحقيق حكم الأغلبية الافريقية ، على أساس اعطاء صوت واحد للرجل الواحد . ان مقاله ايان سميث يعتبر جديدا من حيث أنه يبدو انه قد بدأ يستهدف الحقيقة ، لكن هناك عدة عيوب في الخطة المنتظرة . ان هذه الخطة قد تؤدي الى اطالة الفترة الانتقالية الأمر الذى لا يمكن أن تقبله افريقيا .

ومن رأى حكومتي ، فان الشرط الاول لاعادة السلام بشكل سريع لهذه المستعمرة ، هو ابعاد ايان سميث في اسرع وقت ممكن ، وتعيين رئيس من السود في مجلس الدولة ، على ان يسود حكم الاغلبية الافريقية . اننا نعتبر أن فترة السنتين فترة طويلة غير مقبولة . ان كينيا توافق على فترة تبلغ ستة أشهر بين الحصول على الحكم الذاتي والاستقلال ، ونحن نعتبر أن هذه الفترة كافية بالنسبة لزيمبابوي .

لقد لاحظنا ان سميث قد حاول ان يستخدم بعض الوسائل للحصول على الوقت ليتمكن من شراء السلاح ، وعلينا ان نأخذ في الاعتبار انه في اقتراحه ، قد احتفظ بوزارة الدفاع في يد البيض ، وان هذا يقوى من اعتقادنا بأنه يود أن يكسب الوقت ، الذي يكون فيه المناضلون من أجل الحرية ، قد تركوا السلاح جانبا . مستغلا ذلك في تقوية نفسه وطغمته في السلطة . لذلك فنحن نستمر في تأييد الكفاح المسلح ونرى ضرورة ان يستمر هذا الكفاح جنبا الى جنب مع المفاوضات الى حين تحقيق هدف الاستقلال وهدف حكم الاغلبية ، ما هو العيب في تعيين افريقي كوزير للدفاع ، اذا كان سميث يوافق بالفعل على حكم الاغلبية كما يقول ؟

لقد لاحظنا أن جزءا من الصفقة الشاملة ، هو الوعد الخاص بالمعونة المالية والاقتصادية لهذه المستعمرة . وبينما نؤيد هذا الاتجاه ، ينبغي علينا أن نؤكد ان هذه المعونة لا ينبغي ان تستخدم من أجل ابتزاز حكومة الاغلبية الافريقية أو دولة زيمبابوي المستقلة . كذلك لا ينبغي أن تستخدم لايقاع دولة صغيرة في عبء من الديون الذي ينبع عن هذه الخطة .

كما قلت من قبل ، فان افريقيا الجنوبية تشكل المجال الرئيسي الذي نجد فيه ان السلام الدولي والامن الدولي يتعرضان للتهديد ، ولقد لاحظنا ان هناك اتجاها متزايدا لوجود تنافس بين الدول الكبرى في المنطقة ، وان كينيا تود من هذه الدول الكبرى ان تبتعد عن هذه المنطقة . وما نحن في حاجة اليه ، هو التأييد الصادق من قبل كافة الدول التي تستهدف وضع حد ونهاية لنظام الحكم العنصري ، والتمييز العنصري ، والاضطهاد ، وانكار حقوق الانسان . واننا قبل كل شيء ، نريد أن يحظى كل سكان المنطقة بالحرية ، وبحرية تقرير مصيرهم .

ان افريقيا الجنوبية ليست هي المنطقة الوحيدة التي تقع تحت السيطرة الاستعمارية ، ان هناك اقليمين آخرين هما جيبوتي ومايوت ما زالا يعيشان تحت الحكم الاستعماري الفرنسي .

ففيما يتعلق بجيبوتي ، فان وفدي قد لاحظ بارتياح نوايا الحكومة الفرنسية لمنح الاستقلال لهذا الاقليم خلال العام المقبل . وما ينبغي علينا الآن هو ان نساعد شعب هذا الاقليم في التحرك نحو الاستقلال كأمة موحدة ، ونحن ندعو كافة الدول ان تعترف بسلامة أراضي جيبوتي ، وأن تكف عن فعل أي شيء من شأنه أن يعرض للخطر هذه السلامة الاقليمية . ولا ينبغي لأية دولة أخرى أن تطالب بأية مزاعم بالنسبة لأراضي هذا الاقليم .

ان استمرار احتلال جزيرة مايوت عن طريق فرنسا يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الدولة الافريقية المستقلة . وطالما أن فرنسا ما زالت مستمرة في تحدى الرأي العام العالمي ، فان هذه القضية ستظل مصدرا للصراع بين فرنسا وبين دول افريقيا المستقلة . ان كينيا ، بل ان القارة الافريقية بأسرها سوف تستمر في تقديم المعونة لشعب جزر القمر حتى تتحرر جزيرة مايوت .

وفيما يتعلق بالصحراء الجنوبية الغربية ، فان حالة السكان هناك تستحق اهتمامنا بالفعل ، وفي رأى وفدي ان سكان هذه المنطقة لهم الحق في تقرير مصيرهم ، وينبغي لهم بمقتضى قرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، ان يسمح لهم أن يختاروا حكومة تمثلهم دون أي تدخل من الخارج .

ان الشرق الاوسط ما زال يعتبر منطقة تشتمل على العديد من العناصر التي تعرض للخطر ، السلام والامن الدوليين ، وبينما ان حالة اللاسلم واللاحرب مستمرة ، فان هناك علامات خطيرة ، بدأت تبرز خلال الاحداث المؤسفة التي تحدث في لبنان الآن ، والتي تعرض السلام والامن الدوليين للخطر . ان الخسائر الهائلة في الحياة والممتلكات التي تحدث يوميا في هذا البلد الحزين ، لتعتبر مذكرا لنا جميعا بأنه من الضروري والملح ، ان نتوصل الى حل جميع القضايا السياسية في الشرق الاوسط . ان المجتمع الدولي لا يمكنه بأية حال ، أن يجلس وينتظر حتى يحدث هجوم آخر .

ان كينيا تعتقد أن السلام لن يسود في الشرق الاوسط حتى يتم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وتنفيذها ، وهذه الحقوق تتضمن حق الفلسطينيين في الحصول على وطن خاص بهم ، ان هناك أمة بأسرها من الناس لا يمكنها مواصلة العيش في المنفى ، ولا يمكنها ان تعيش أبدا على الاحسان الذي تقدمه لها الشعوب الاخرى . انه من غير الصحيح ان نعتبر مشكلتهم مشكلة انسانية ولا ننظر اليها الا في اطارها الانساني . ان قضيتهم قضية سياسية ، وينبغي ان تحل عن طريق اتخاذ قرارات سياسية .

وكما قلت من قبل ، فان كينيا تشعر أننا لا ينبغي أن ننتظر اندلاع حرب أخرى لكي ندعو لمؤتمر سلام ، نحن ندعو للعودة الى استئناف محادثات جنيف الخاصة بالسلام ، وان جميع الاطراف المعنية بما فيها الفلسطينيين ينبغي أن تشارك في هذه المحادثات ، لكي تناقش جميع القضايا السياسية وغيرها من القضايا التي تواجه المنطقة .

واخيرا فنحن نحث اسرائيل على تنفيذ قرارات هذه المنظمة ، وان تعيد الى العرب جميع الاراضي التي احتلتها نتيجة لاستخدام قوة السلاح ، ونريد ان نؤكد على اخطار انتهاك قرارات الامم المتحدة في مثل هذا المبدأ الدولي الهام ، وهو مبدأ عدم السماح بالحصول على اراضي الغير باستخدام القوة ، ان السماح لهذا ان يحدث ، سوف يشجع على ارتكاب العدوان ، وسوف تكون النتيجة مزيدا من التهديدات للسلم والامن الدوليين .

ان المأساة التي تعاني منها قبرص ، تستحق اهتمامنا الفوري ان كينيا كانت وستظل دائما ، تدعو لاحترام السلامة الاقليمية لقبرص والاعتراف باستقلالها وسيادتها . ونحن نحث شعب قبرص أن يتناسى المصالح القطاعية . وذلك في سبيل المصلحة العامة لشعب قبرص ، ونحن نشجعهم على مواصلة مناقشاتهم ، وان يحثوا كافة الاطراف على عدم التدخل في شؤون قبرص .

لقد قيل الكثير عن ضرورة الخفض من سباق التسلح ، وان الدول الفقيرة مازالت تواجه صعوبات اقتصادية نتيجة افتقارها الى الموارد ، وفي نفس الوقت نجد أن الدول الصناعية تنفق البلايين من الدولارات على صناعة لا يمكن ان تفيد أى شخص سوى ان تكون اداة للتخويف . ان سباق التسلح يعتبر تهديدا ليس فقط للسلام الدولي ، بل انه انتهاك صريح للمثل العليا التي قامت عليها هذه المنظمة . وانا كانت منظمنا قد تأسست لكي تنقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، فلماذا ان تندفع بالاتباع الى كارثة أخرى .

ان كينيا تؤمن بالعيش في سلام مع جيرانها ونحن نحث صانعي الاسلحة ، على ان يحصلوا الاموال التي يستخدمونها لانتاج اسلحة الدمار ، لتحقيق الاحتياجات الاقتصادية للبشرية . ونحن نعتقد ان الدول عندما لا تجد نفسها مدفوعة للسعي وراء احتياجاتها الاساسية فستكون أمامها فرس أفضل لتوجيه اهتمامها وطاقاتها سعيا وراء السلام والسعادة .

ان كينيا لتشعر بالانزعاج بسبب تنافس القوى الكبرى في المحيط الهندي ، وقد شاهدنا

في الاعوام الاخيرة ، بناء قوات بحرية وقواعد الدول الكبرى ، ان جميع الدول الساحلية في هذه المنطقة ، قد قالت مرارا وتكرارا انها تود ان تقوم بتنمية دولها دون تهديد عسكري من قبل دول كبرى . ونحن نود ان يكون المحيط الهندي منطقة سلام ، لذلك فنحن ندعو كافة الدول ان تحترم هذا الاعلان . اننا نفعل ذلك ، لاننا مقتنعون بأن الوجود المستمر للتنافس بين القوى الكبرى في منطقتنا يشكل في رأينا تهديدا للسلام والامن الدوليين ، ولا شك في أنه ايضا يشكل تهديدا للسلامة الاقليمية للدول الشاطئية التي تعتبر كينيا واحدة منها .

ان وفدي يود ان يرحب بعقد مؤتمر تحضره جميع الاطراف المعنية بغية تحرير المحيط الهندي من امكانيات المواجهة بين الدول الكبرى .

والآن دعوني أنتقل الى موضوع يوليه وفدي اهمية كبرى . انني أشير هنا الى المؤتمر الثالث لقانون البحار الذي اختتم دورته الخامسة هنا في نيويورك في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ . ان وفدي كينيا ليدرك تماما ويقدر العمل الكبير الذي تحقق حتى الآن بفضل ارشادكم ، وان حكومتي مع ذلك تشعر بالقلق العميق ، انه رغم كافة الجهود التي بذلت حتى الآن ، لم يكن من الممكن التوصل الى اتفاقية مقبولة بصفة عامة ، وبينما نقدر الصعوبات الجمة التي ينبغي التغلب عليها قبل ان يتم التوصل الى اتفاق عام حول الموضوعات البارزة ، فان كينيا لا يمكنها ان تحضر مؤتمرا لانهاية له ، لان هذا يتطلب منا موارد مادية ضخمة .

لذلك فنحن نطالب تلك الوفود التي استمرت في التمسك بمواقف متشددة ، ان ترتفع الى مستوى مسؤوليتها حتى يتسنى لهذا المؤتمر ان يصل الى خاتمة ناجحة .
والواقع ان خطوطا عامة للاتفاقية مقبولة عالميا ، قد بدأت تظهر في بعض المجالات ، وأنه لمن دواعي الارتياح ان نلاحظ ان مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة ، والذي يمثل حلا وسطا بين امتداد البحر الاقليمي الى مائتي ميل بحري ، وفكرة امتداد البحر الاقليمي لمسافة ١٢ ميلا بحريا ، قد تمت الموافقة عليها وقبولها . ومن سوء الحظ ان بعض الدول البحرية الكبرى ، قد عرقلت التوصل الى اتفاق نهائي حول هذه المسألة ، عن طريق اصرارها على ان المنطقة الاقتصادية الخالصة ، تشكل جزءا من البحار العالية ، وكحل وسط فاننا نستمر في اقتراح ان المنطقة الاقتصادية الخالصة ليست بحرا اقليميا ، كما انها ليست بحارا عالية ، ولكنها تعتبر منطقة قائمة بذاتها ذات طابع خاص .

وان كينيا تشارك كافة الدول لاسيما الدول البحرية أن تقبل الحقائق الخاصة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة وأن تعمل بالتشاور الوثيق مع الدول الساحلية فيما يتعلق بمسائل البحث العلمي وغير ذلك من الأنشطة التي لم يتم الترخيص بها بشكل محدد في المعاهدة . ان الدولة الساحلية ينبغي كذلك أن تعطى لها سلطات ملائمة في حدود المنطقة التي تمتد ٢٠٠ ميل للتحكم في التلوث ومنعه ذلك لأن هذا التلوث يمكن أن يشكل خطرا وضررا كبيرا على البيئة البحرية بالنسبة لأية دولة ساحلية . ان التقدم الذى تحقق في هذا المجال حتى الآن يعتبر مشجعا ، ولكننا مازلنا في حاجة الى المزيد من الجهود للتوصل الى أحكام ملائمة .

ومع ذلك فان وفد بلادى يشعر بقلق عميق فيما يتعلق بالطريق المسدود الذى وصلت اليه المفاوضات فيما يتعلق بالنظام والأجهزة الخاصة بتنظيم استغلال واستكشاف موارد قاع البحار فيما وراء الولاية القومية وان كينيا تعتقد أن حلا يمكن أن يتم التوصل اليه عن طريق قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٤٩ (د - ٢٥) ، وان النظام الخاص بالاستغلال الذى يوافق على فكرة التراث المشترك للانسانية فقط من الناحية الكلامية ليس من الممكن أن يحظى بالقبول العام ، وان الحلول الواقعية ينبغي أن يتم التوصل اليها بحيث تضمن أن الأجهزة التي سوف تقام ستكون فعالة ودافعة لضمان أن موارد قاع البحار سوف يستفيد منها جميع بني البشر ولاسيما الدول النامية ، وأنها لن تستخدم كوسيلة اضافية لزيادة الفجوة الاقتصادية التي تفصل تلك الدول عن الدول المتقدمة ، وان وفد كينيا مازال متفتح العقل فيما يتعلق بأى اقتراحات تبغى التوصل الى حلول عادلة ومنصفة لجميع الصعوبات البارزة ، ونتوقع من كافة الوفود الأخرى أن تعالج هذه القضايا بنفس الروح حتى يمكن التوصل الى نهاية أو خاتمة ناجحة للمؤتمر ، وأن تتمخض عنه اتفاقية مقبولة بصفة عامة . ان كينيا مع ذلك لا تقبل سوء استخدام قواعد النظام الداخلي كوسيلة لاطالة هذا المؤتمر الى ما لا نهاية .

ان كينيا تولي أهمية كبيرة للعمل الذى قامت به الأمم المتحدة في مجال البيئة ومجال تحسين نوعية الحياة بصفة عامة . لقد لاحظنا بارتياح أنه خلال الفترة القصيرة التي بدأ فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة فانه بدأ في تنفيذ مشروعات عملية وساعد الدول الأعضاء في معالجة مشكلاتها البيئية ان هذا الجانب نرحب به في الواقع لأنه يعتبر من جوانب التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء .

وفي هذا العام فان الأمم المتحدة تركز اهتمامها على احتياجات الموهل ، وكما قلنا في مؤتمر فانكوفر فان هذا الأمر يعتبر ملائماً . ان عدد سكان العالم يتزايد عاما بعد عام ، وان التصنيع يشجع تركيز السكان في مناطق صغيرة ، والنتيجة هي أن الأحياء ذات المستوى المنخفض تزداد في العالم ، وان حكومتي تعطي للأمم المتحدة كل تأييد في مجال تخطيط المدن والتطور الريفي ، ونحن نرجو ألا تقصر الأمم المتحدة جهودها فقط على مشكلة الأحياء الفقيرة ، بل أن تتناول أيضا احتياجات المناطق الريفية .

لا يمكنني أن أنهي ملاحظاتي دون أن أعرب عن ارتياح حكومتي للطريقة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة (UNEP) بعمله في بلادي . واننا نشعر أن هذه المؤسسة التي مقرها الرئيسي موجود في بلادي سوف تقوم بعملها بنجاح ، واننا نود أن نضمن لهذه المنظمة أن تقوم بالمهمة الملقاة على عاتقها وان حكومتي تود أن تسجل تقديرها للمهمة العظيمة التي قام بها المدير التنفيذي السيد موريس استرنج وسلفه السيد الدكتور مصطفى طلبه اللذان قاما بمسؤولياتهما بنشاط كبير . وان حكومة كينيا تود أن تؤيد الجهود التي يقوم بها - هذا البرنامج - لكي نضمن أن أول هيئة من هيئات الأمم المتحدة تقام في بلد نام سوف تقوم بمسؤوليتها بشكل ناجح وفعال .

ان كينيا قد تابعت باهتمام العمل الذي يتم في مجال اعادة تنظيم الأمم المتحدة ، ونحن مقتنعون بأن هناك مجالا للتحسين ولكننا نود أن نؤكد أنه مهما يكن مانفعله فينبغي علينا باستمرار أن نضع مصلحة المنظمة في المقام الأول وينبغي أن تعطي هذه المنظمة الامكانيات لكي تكون أكثر ملائمة لتحقيق احتياجات وأمانى الدول الأعضاء . ان التوازن العالمي السياسي والاقتصادى قد تغير منذ انشاء الأمم المتحدة ، وان عضوية المنظمة قد زادت الى أكثر من الضعفين ، وبذلك زادت المتطلبات الملقاة على عاتق هذه المنظمة المهمة .

ولذلك فان وفد كينيا يرى أن توزيع السلطات الخاصة بالنقص ينبغي أن يتم اعادة النظر فيه حتى يمكن أن نعكس هذا التغير الذى طرأ على الموقف العالمي .

والآن اسمحو لي أن أنتقل الى موضوعات أخرى يعتقد وفد بلادي أنها لا تقل أهمية عن الموضوعات السابقة . ان المبادئ التي تحكم علاقاتنا الاقتصادية الدولية في المستقبل قد تم وضعها بالفعل وقد تم ذلك خلال الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة بعد أن اقتنع المجتمع العالمي بأن الوقت قد حان لتحقيق التضامن الاقتصادي الدولي . وبذلك فان الجمعية العامة قد وافقت

على اعلان وبرنامج للعمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على أساس الانصاف والعدالة والمساواة في السيادة والتكافل والمصالح المشتركة والتعاون بين كافة الدول .

اننا الآن قد دخلنا مرحلة تنفيذ هذه الأهداف النبيلة ، لذلك فان حكومة كينيا كانت تنتظر باهتمام الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وانا سمح لي أن أضيف بأن بلادى كان لها شرف استضافة هذا المؤتمر نيابة عن المنطقة الافريقية ، وان الروح البناءة والمناخ الذى ساد خلال الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ قد نمت الآمال لاسيما بين شعوب الدول النامية ، وان النجاح الذى حققته الدورات الخاصة قد جعلتنا نعتقد بأن هناك فرصة متاحة الآن على الأقل بالنسبة للمجتمع الدولي لكي يحدد بشكل واضح القضايا التي كانت موضعاً للنقاش وللمواجهات لفترة تزيد على العشرين عاماً .

سيدى الرئيس، بينما نلاحظ العمل الأساسى الذى تم تحقيقه في نيروبي فان وفد بلادى لن يكون صادقا مع نفسه لو لم يعبر عن خيبة أمله فيما يتعلق بالطبيعة المحدودة للنتائج التي حققها مؤتمر الاونكتاد الرابع . ان فشل المؤتمر في أن يحقق تقدما فيما يتعلق بالتجارة الدولية ومشكلات الديون ونقل الموارد المالية واصلاح النظام النقدي الدولي جعل الدول النامية تشعر بأنها غير مرتاحة على الاطلاق بالنسبة للسرعة التي تسير بها المفاوضات . ان اقتصادياتنا في الواقع تتدهور الى مستويات غير مقبولة في كل يوم يمر دون اتخاذ خطوات عملية في هذه المجالات . ان المجتمع الدولي لا ينبغي عليه أن يتوقع من الدول النامية أن توافق على اطالة نظام اقتصادى دولي يعتبر في حد ذاته قيذا كبيرا على التنمية في بلادنا . ان الموقف الاقتصادى الذى تجدد بلادى نفسها فيه في الوقت الحالى يعتبر ذا طبيعة معقدة بحيث أن حكومتى مقتنعة تماما بضرورة تنفيذ مفاهيم جديدة واختيارات جديدة وقدرا جديدا من القواعد الاقتصادية الدولية الأساسية لكي تحكم علاقاتنا الاقتصادية الدولية في المستقبل .

كيف يمكننا على سبيل المثال ان ندفع ثمن وارداتنا بينما نجد ان موازين مدفوعاتنا تتعرض للتغيرات والتقلبات المفاجئة؟ كيف يمكننا ان نفعل ذلك ونحن نواجه الصعوبات في اسواق السلع الدولية؟ وكيف يمكن ان نزيد الانتاج الغذائي عندما نجد ان اسعار المخصبات والاجهزة الزراعية تزداد بشكل مستمر من قبل المصدرين؟ وكيف يمكننا ان نحافظ على معدل معقول للتصنيع عندما يكون علينا ان نواجه باستمرار زيادة في الاسعار فيما يتعلق بجميع الواردات التي نحتاج اليها من الدول المتقدمة. ان هذه المشكلة يمكن ان تقنع المجتمع العالمي بانه لا يمكنه ان يمضي في خداع النفس ولا بد ان توزع الفوائد بشكل يتسم بالعدالة بحيث يمكن تجنب المواجهات ان ثروة العالم لا يمكن ان تستمر في التدفق فقط الى فئة صغيرة متميزة، ان اقامة نظام اقتصادي دولي يؤدي الى التحرير الاقتصادي لشعوب الدول النامية، انه ينبغي ان يستمر في شغل اهتمام المجتمع الدولي. فلا زلنا نعتقد ان الجوع والفقر، والحرمان الاقتصادي والاستغلال المتعمد لا يمكن لكل هذا ان يشكل قاعدة متينة سواء للتفاهم الدولي او السلام والاستقرار الدولي.

ان السلام لا يمكن المحافظة عليه في عالم نجد فيه ان ثلث سكانه يعيشون في رخاء اقتصادي بينما يعاني الثلثان الاخران من مشكلات البؤس الاقتصادي والتخلف، ان التشجيع على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ان قامت به الامم المتحدة تحقيقا لاهداف سامية نبيلة، وحيث ان الدول الاعضاء قد تعهدت بتحقيق هذه المثل العليا والاهداف، فان لكل دولة عضو دور ينبغي ان تلعبه ومن الضروري ان نبذل جهدا ايجابيا للنظر الى تكافلنا والى اعتمادنا المتبادل على بعضنا البعض في اطار اكثر شمولاً بحيث يمكن التوصل الى موافقة على بزامج مشتركة. ونحن من جانبنا في الدول النامية، ندرك ان الطريق الى تكامل سليم بيننا وبين العالم المتقدم، طريق طويل، ولكننا مع ذلك مصممون ومستعدون لان نقطع هذا الطريق الطويل. ان حكومة كينيا لن تتخاضل عن خوض اي معركة تستهدف احتياجات شعوبنا، او معركة تستهدف السعي الى تحقيق التعاون الاقتصادي الدولي العادل والمستقر.

السيد خلعتري (ايران) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ان انتخابكم رئيساً للجمعية العامة لهو تتويج لخدمة طويلة وبارزة في الامم المتحدة، وكذلك تقدير عظيم تستحقونه على

صفا تكم الشخصية كرجل دبلوماسي . وانه لمن دواعي الارتياح بالنسبة لوفد ايران ، ان يتم انتخاب ممثل بارز من قارتنا لا دارة اعمال هذه الجمعية ، اننا واثقون من ان صفاتكم في الزعامة التي اثتموها سوف تعتبر دعامة لنجاح عمل هذه الجمعية خلال هذه الاونة التي يسودها الاضطراب . كذلك أود ان انتهز هذه الفرصة لكي اعبر عن امتناننا لسلفكم السيد غاستون ثورن رئيس وزراء لكسمبرغ الذى ادار بكفاءة عالية اعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة . وبالنسبة للامين العام ، السيد كورت فالدهايم فاننا نود ان نكرر مرة اخرى تاييدنا ، كما نعبر عن تضياتنا الطيبة له في تحمله لمسؤوليات مركزه السامي الذى تولا به بكفاءة حتى الان .

اننا يسعدنا ان نرحب هنا بيننا بوفود سيشيل . ان وجودهم هنا يجعل منظمنا اقرب الى هدف الشمولية .

السيد الرئيس ، في الفترة التي مرت منذ ان التقينا من قبل ، ظهرت نكسات عديدة في المجالات الخاصة بالسلام العالمي ، وانه لما يثير الضيق ان نلاحظ ان الموقف بالنسبة لغالبية المشاكل قد بقي جامدا او تدهور . وبصفة خاصة كان الامر كذلك بالنسبة للشرق الاوسط حيث شنت حرب مؤلمة جديدة دبت فيها الفوضى واصبح الموقف غير محتمل ومعقد اكثر من ذي قبل . في افريقيا ، وعلى اثر تجربة مؤلمة فان موجة من الانشطة الدبلوماسية قد قدمت شواهد مشجعة من اجل الوصول الى حل .

ان عدم وجود تقدم قد ظهر في المجال الاقتصادى ، كما ان الامال التي برزت عن الدورة السابعة الاستثنائية لم تترجم الى عمل حتى الان ، وهذا امر بدا واضحا ، وبصفة خاصة في المؤتمر الرابع للامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، وكذلك في مؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادى الدولى .

ولا أنوى ان اتناول كافة المشاكل التي يواجهها العالم اليوم ولكنني سوف اقتصر على المجالات ذات الاهمية المباشرة والتي تثير قلق حكومة بلادى .
ففي الشرق الاوسط ، نجد ان هذه المنطقة التي يسودها الاضطراب والتي كانت من مدة ضحية لازمت مستمرة قد دخلت الان في حالة من الفوضى والتقلبات .

ان المبادرات التي اتخذت في العام الماضي في سيناء قد جعلت الامل يحدونا في مستقبل افضل ، ومع ذلك فان قلب وجوه مشكلة الشرق الاوسط ، بقي دون حل ، وايا كانت شروط وخصائص اية تسوية محتملة فقد بقي هناك امر واضح للغاية فلا يمكن لاحد ان يتخيل ان سلاما دائما يمكن ان يعود الى هذه المنطقة الا بعد ان تسحب اسرائيل قواتها من الاراضي العربية التي تم احتلالها بالقوة .

اننا نرحب بتجديد مهمة قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وقبول سورية لتجديد مـدة بقاء قوات الفصل التابعة للامم المتحدة ، ولكن دور قوات حفظ السلام التي يمكن ان تلعبه في هذا الموقف ، ايا كانت فائدته يجب ان يفسر على ان له مدى ومدة محدودين . ان هذه الاداة من اجل القيام بعمل وقائي لا يجب ان يسمح لها باستمرار الوضع القائم غير المقبول في المنطقة . وفي هذا الشأن ، نود ان نكرر اعتقادنا وايماننا بان مفتاح حل مشكلة الشرق الاوسط يكمن في التطبيق الكامل والتام لقرارات مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ والقرارات الاخرى المتعلقة بهذا الموضوع بما فيها القرار الخاص بوضع القدس . ومن البديهي اكثر من ذلك ان اى حل مقترح لمشكلة الشرق الاوسط يجب ان ياخذ في الاعتبار تماما الحقوق المشروعة وتطلعات الشعب الفلسطيني . السيد الرئيس ، لا يمكنني ان اترك هذا الموضوع دون ان اشير الى ان هناك الان موقف مشير لالاسى قد برز في الشرق الاوسط . ليست هناك امة ذات مسؤولية ، وخاصة تلك التي تربطها روابط تاريخية وثيقة مع لبنان ، يمكنها ان تغفل المأساة التي انقضت على هذه الارض ، التي كانت رمزا للتعايش السلمي التقليدي بالنسبة للعالم . لا بد ان من اتخاذه عمل يتسم بالعدالة والشجاعة لوضع حد لهذه المعاناة وسفك الدماء ، حتى يعود السلام الى المنطقة قبل ان يصبح بعيد المنال .

ان الموقف في قبرص ما يزال جامدا ، ويحتوى على امكانيات خطيرة لوقوع نزاعات مسلحة . وقد حثت حكومتي دائما ، على استمرار المباحثات بين الطائفتين من اجل التوصل الى حل عادل ودائم ، وفقا لتطلعات الطائفتين ونأسف لان هذه المباحثات التي دارت تحت اشراف الامين العام لم تؤد الى نتائج حتى الان . وفي المناخ السياسي السائد ، في الوقت الحاضر ، في هذه المنطقة ، فان ازمة بحرايجة التي ظهرت بين اليونان وتركيا في الصيف الماضي ، قد اثبتت ان اى نزاع يمكن ان يتحول الى مستوى الازمات .

ان تعاون ايران ، مع الدول الاخرى الواقعة شرقيها ، في السنوات الاخيرة ، قد اتخذ أهمية متزايدة . ومن الطبيعي ان السلام والاستقرار في آسيا ، وعلى ساحل المحيط الهندي ، من المجالات التي تهتم بها السياسة الخارجية لايران ، في المقام الاول . وبالتالي ، فانه لما يدعو الى الاغتياب التطورات الاخيرة التي حدثت بشأن اعادة العلاقات ، الى طبيعتها ، بين دول شبه القارة ، وخاصة اعادة العلاقات الدبلوماسية ، وخطوط المواصلات واستئناف التجارة الخارجية بين الهند وباكستان . ونحن نرحب ، بنفس القدر ، باقامة علاقات دبلوماسية بين باكستان وبنغلاديش وكذلك نرحب بتحسين العلاقات بين باكستان وافغانستان .

وان اتحدث عن هذه المنطقة ، فاننا ما نزال ننظر - باهتمام كبير ويقلق - الى كفاءة التطورات الخاصة بالمحيط الهندي . وقد اكدت بلادى ، بصفة مستمرة ، على ضرورة ابقاء هذه المنطقة بمنأى عن تنافس الدول الكبرى ، ومن التوتر . وفي رأينا ، فان الدول الساحلية ذاتها هي التي ينبغي عليها ان تتحمل مسؤولية السلم ، والامن في هذه المنطقة . وبالتالي ، فاننا نود ان نكرر التعبير عن ايماننا العميق بقيمة التعاون الايجابي من جانب الدول الساحلية . واكثر من هذا ، فان مثل هذا التعاون يمكن ان يحتوى على مفزى اكبر اذا ما استكمل بترتيبات تهدف الى تعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة .

وفيما يتعلق بالخليج الفارسي ، فان سياسة حكومتي تقوم على اساس ايماننا بأنه لا بد من ان يكون في هذه المنطقة استقرار اساسي ، يمكن لدول المنطقة ان تواصل في اطاره تحقيق اهدافها الخاصة بالتنمية والتقدم . وفي رأينا ، فان العلاقات المنتجة والودية بين دول المنطقة ، هي العنصر

الرئيسي لوجود مثل هذا الاستقرار . وقد كررنا دائما ، آخذين هذا الهدف في الاعتبار ، اننا نعتبر ان الابقاء على الامن في منطقة الخليج الفارسي يجب ان يكون مسؤولية الدول الساحلية ، بصفة مطلقة وان مثل هذا السلام والاستقرار يجب الحفاظ عليهما عن طريق التعاون بين تلك الدول بمناى عن ان تدخل خارجي . ونشعر ، في هذا الاطار ، بالسرور ان نلاحظ ان جيراننا في الخليج الفارسي قد اثبتوا خلال العام الماضي اهتماما متزايدا ، بالتعاون الوثيق بين الدول الساحلية ، من اجل تعزيز الروابط الوثيقة في مختلف المجالات ، ولصالح الامن والسلم في المنطقة بأسرها .

وبينما اتحدث عن هذا الموضوع ، اسمحوا لي ان اعلن انه على اثر ما اعلنته خلال الدورة السابقة للجمعية العامة ، قد تمت تسوية كافة الخلافات التي كانت قائمة بين العراق وايران ، كنتيجة لاتفاق الجزائر في ٦ آذار/مارس ١٩٧٥ وان البلدين قد نجحا اليوم ، في اقامة اسس متينة وأكثر متانة مما وضع في العام الماضي . وكنتيجة لذلك ، فقد ابرمت معاهدة واتفاقية نهائية ، بالنسبة لعدد كبير من الموضوعات ، مما ادى الى التقريب بين وجهات النظر التي كانت موضع خلاف بين الدولتين الصديقتين منذ القدم .

كانت قارة افريقيا في الماضي القريب مجالا للتوترات ، وكنتيجة لهذه الاوضاع ، فان أنشطة دبلوماسية مكثفة قد اتخذت مما ادى الى تطورات هامة ، في الايام الاخيرة تبنى بالامل في التوصل الى تسوية في روديسيا . وتأمل حكومتي ، بصدق ، ان تبيد على الفور الحوار العاجل والمهام على اثر قبول مبدأ قاعدة الاغلبية ، واقامة حكومة انتقالية ، لتحديد شكل وشروط نقل السلطة بصورة سلمية الى الاغلبية الطونة في روديسيا .

ونتطلع ، كذلك الى تقدم مماثل فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، تجاه القضاء النهائي على السياسة البشعة للتمييز العنصرى في جنوب افريقيا . ولا تستهين حكومتي ، بالطابع المعقد للموضوعات التي نحدد بصددها ومع ذلك ، نعتقد بأن سياسات التفرقة العنصرية تعتبر كريهة وغير مقبولة ولكنها ايضا ضارة . وقد قامت حكومتي باعادة نظر اساسية في سياستها لكي تحدد الطريقة التي تمكها ، بصورة فعالة ، من ان تسهم في جهود الحكومات الافريقية التي تعمل بواقعية

سياسية من اجل القضاء على التمييز العنصري ، وتمعزيز قاعدة الاغلبية ، والقضاء على باقي آثار الاستعمار في جنوب افريقيا ، وان تحول منطقتها الى منطقة سلام ورخاء بعيدا عن اية سيطرة او تدخل اجنبيين .

وان نستعرض التقدم في مجال نزع السلاح ، فاننا نجد انه بالرغم من اننا مانزال نشجع المفاوضات الجارية ، والجهود الحالية التي تتسم بحسن النية ، فان الموقف بأكله مايزال في حاجة الى دراسة . ان نزع السلاح الشامل والتام مايزال هدفا بعيد المنال بالنسبة للمجتمع الدولي . وبينما تعتبر الاتفاقيات التي تحقق الثقة ، والرقابة على التسلح الجزئي ، خطوات في الاتجاه السليم ، الا انها لا يمكن ان تشكل بديلا للاجراءات الاصلية لمواجهة سياق التسلح النووي . وبينما تأكدت مخاطر الانتشار الافقي للأسلحة بشدة ، وبصورة متكررة ، فاننا نعتقد ان نزع السلاح الحقيقي الكامل والشامل لا يمكن ان يتحقق الا اذا قامت الدول الكبرى ذاتها ، والتي تكدرت لديها الترسانات النووية ، والأسلحة المتطورة الاخرى ، بالعمل في هذا الاتجاه ، وفي هذا الشأن ، فان ما يبعث على الامل ان نلاحظ ان الاتحاد السوفياتي قدم مبادرة باقتراح ابرام معاهدة ترمي الى تحريم تطوير وتصنيع اسلحة جديدة من اسلحة الدمار الشامل . ونعبر عن املنا في ان تبرم مثل هذه المعاهدة في القريب العاجل .

وفيما يتعلق بحكومتنا ، سنواصل الدور النشط الذي نقوم به من اجل تحقيق الهدف الحيوي الخاص بنزع السلاح التام والشامل ولكن طالما لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف ، وطالما انه ليس هناك جهاز امن يضمن السلام والامن الدوليين ، فلن نجد الامم من حل الا ان توفر احتياجاتها تحقيقا لامنها .

السيد الرئيس : اكون مخلا بواجبي ، اذا انتقلت من هذه المناقشة حول نزع السلاح دون ان اشير الى مدى الشجاعة التي نشعر بها ازاء التأييد شبه الاجماعي الذي حظيت به خلال الدورة السابقة للجمعية العامة للقرار الذي تبنته ايران ومصر لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . ان قلقنا الاساسي الذي ادى الى تقديم هذا الاقتراح آنعذ لم يقل ، بل على العكس من ذلك فان التطورات التي تلت هذا قد زادت من التوتر في المناخ السياسي للمنطقة مما عزز ايماننا بأن ادخال الاسلحة النووية الى المنطقة ، يمكن ان يؤدي - دون شك - الى نتائج وخيمة على المنطقة بأسرها ، وعلى سلام العالم .

خلال العامين الماضيين شاهدنا تركيزاً متزايداً على الحاجة الى وضع نهاية للنظام البالي ، الخاص بالتبعية والسيطرة ، والحاجة الى أن يحل محله نظام اقتصادي دولي جديد يمكن أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكافة الدول وخاصة الدول النامية .

وفي تقييمنا لاحتمالات تطبيق القرارات الخاصة التي صدرت عن الدولتين الخاصتين للجمعية العامة السادسة والسابعة ، فقد عبرنا عن شكوكنا في أن بعض الدول الصناعية قد لا تترجم وعودها أمام الامم المتحدة الى أعمال ملموسة وفعّالة . وللأسف فإن الاحداث التي وقعت بعد ذلك ، قد أدت الى اثبات صحة هذه المخاوف . وبالفعل فإن الرد الهزيل الذي قدمته الدول الصناعية بالنسبة لمشاكل الدول النامية قد زاد من قلقنا .

ولا يجعلنا هذا ننفي أن هناك جهوداً بذلت ، وأنه قد تم احراز تقدم ، نحو تحقيق الهدف الخاص باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومع ذلك فإننا نرى ان العمل المضني ، والمناقشات المركزة التي دارت داخل وخارج الأمم المتحدة ، لا تتفق مع خطورة أو مدى المشاكل التي يواجهها العالم . فعلى سبيل المثال فإن نتائج الدورة الرابعة للاونكتاد ، لم تكن مشجعة على الاطلاق . وان حجماً معيناً من التقدم المحدود ، قد تم انجازه في نيروبي ، بالنسبة للمجالات المتعلقة بالمواد الأولية . ومع ذلك فإن المؤتمر قد فشل في أن يستجيب لاحتياجات وتطلعات الدول النامية في المجالات الأساسية الأخرى .

وتأكيداً لخيبته أملنا فإن مؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادي ، لم يؤد حتى اليوم الى نتائج ايجابية ، ويرجع هذا بصفة خاصة الى ما تشعر به الدول المتقدمة من قلق ، بالنسبة لمشاكل الطاقة وعدم اهتمامها بالموضوعات الأخرى ، الواردة في جدول أعمال المؤتمر . وتذكر الجمعية ان الفكرة الخاصة بعقد مؤتمر باريس قد ظهرت للوجود في الوقت الذي أصيبت فيه الدول الصناعية بشدة بالأزمة الاقتصادية الخطيرة . وهكذا فإن جوهر المؤتمر لا يكمن فقط في رغبة الدول النامية في أن توضع حداً لأوجه الظلم وعدم الانصاف في العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول الصناعية . وانما يكمن أيضاً في قلق الدول المتقدمة من حل مشاكلها الخاصة بالطاقة وغيرها . ومع ذلك ففيما يتعلق بالعالم المتقدم فإن الوضع قد تغير الى حد بعيد . وخلال فترة وجيزة تمكن العالم الصناعي من الخروج من أزمته الاقتصادية ، وانطلق الآن على طريق الاصلاح ، وعلى العكس من ذلك فإن الوضع في الدول الفقيرة قد تدهور من سيء الى أسوأ .

ان التضخم العالمي صاحبه تدهور في أسعار المواد الاساسية ، مما أدى الى استمرار عملية
تآكل القوى الشرائية بالنسبة للدول النامية . ان شروط تبادل الإيراد الأولية - التي تنتجها الدول
النامية - بالمواد المصنعة والخدمات والتكنولوجيا التي تستوردها من العالم الصناعي قد تدهورت
مع الزمن .

ولقد ظللنا نقول على مدى الاعوام ان تآكل القوى الشرائية التي تستنزف ثرواتنا ، لا يمكن
ان نسمح له بالاستمرار . وحتى العام الماضي ، فلقد قررت دول الأوك ان تجمد أسعار النفط على
أمل أن تتمكن الدول الصناعية من ادخال بعض الأنظمة على اقتصادياتها الداخلية .
الا ان التضخم في غالبية الدول المتقدمة ، مازال يثير العقبات الاقتصادية أمامنا ويجعلنا
نتمكن بكل صعوبة من مواصلة سياستنا الحالية ، في مواجهة هذا التضخم المتزايد والتقلبات في
العملات الصعبة . ومع ذلك فان الدول المتقدمة هي التي يجب عليها أن تتحمل مسؤولية أى تعديلات
جديد في أسعار النفط .

ورغم الصعوبات المالية التي واجهناها أخيرا ، فقد واصلنا تقديم معونتنا للدول التي كانت
في حاجة الى هذه المعونة . ان معونتنا الثنائية والمتعددة الاطراف ، استمرت على نفس المستوى
الذي كانت عليه في الأعوام الماضية . وخلال الأعوام القليلة الماضية ، فان المعونة الخارجية لايران ،
بلغت ٦ في المائة تقريبا من ناتجها القومي الصافي ، وعلاوة على ذلك ففي العام الماضي اقترحنا
اقامة صندوق خاص من قبل الدول المصدرة للنفط ، لتقديم المساعدة للدول المتضررة أكثر من
غيرها ، وقد تم تحقيق هذا الاقتراح في شهر كانون الثاني /يناير الماضي ، بمبلغ يقل كثيرا عن
المبلغ الذي اقترح أصلا . ومع ذلك فانه يسعدني أن ألاحظ أن الصندوق الذي يشتمل على ٨٠٠
مليون دولار ، قد بدأ يعمل الآن .

وتجدر الإشارة الى انه بينما زادت مساعدة دول الأوك في الأعوام الاخيرة ، فان المعونة
الرسمية التي تقدمها الدول المتقدمة قد تدهورت بصورة تدريجية . ومن الطبيعي ان نتوقع من
الدول الصناعية ، ان تبذل كل جهد ممكن لكي تصل الى ما نتوقعه منها في هذا الشأن .
وبالنسبة لهذا التدهور في الموازين ، فانه لا يمكننا الا أن نلاحظ أن تحذير العالم الثالث
للدول الصناعية ، سوف يكون على المدى البعيد نضالا من أجل البقاء . ان ما يمني هذا التحذير

بعبارة واضحة ، هو ان فشل الجهود في الماضي ، يجب ألا يضعف من عزمنا بالنسبة للقيام بمبادرات جديدة . وفي هذا الشأن أود أن أؤكد على الاقتراح الذي تقدم به رئيس وزراء باكستان السيد بوتو من الدعوة الى عقد مؤتمر لكافة الدول النامية .

ان المفاوضات التي دارت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، كانت من بين الأنشطة الدبلوماسية الرئيسية خلال العام الماضي . ان مشاركة ١٥ دولة في هذا المؤتمر الدولي الهام ، يثبت تماما مغزى الموضوعات التي تمت دراستها ، والطابع المعقد للمهمة المتعلقة بصياغة اتفاقية شاملة وكاملة .

واننا واثقون تماما ، من أنه حتى يمكن ، تحقيق الأهداف التي نصبوا اليها والتي بذلنا الجهود بالفعل من أجل تحقيقها فإنه يتعين علينا الاستمرار في هذه الجهود لحل المشاكل ، وذلك باتباع أسلوب منصف ، يوازن ما بين الحقوق المشروعة ، ومصالح الدول منفردة أو مجموعاتها ، وكذلك المصالح الأساسية للمجتمع الدولي بأسره . وفي هذا الشأن أجد أنه من الملائم أن نكرر وجهة نظر حكومتنا ، وهي تتلخص في انه من الضروري ان تكون هناك مرحلة انتقال ، وان المرور خلال الممرات المائية الدولية يجب أن يضمن من أجل تيسير التجارة الدولية والمواصلات . وانه لمن الضروري أيضا أن تحترم المصالح والحقوق المشروعة لدول المضائق في هذا الشأن . وأود أن أشير الى موضوع يستحق ان يحظى باهتمام خاص ، الا وهو موضوع الارهاب الدولي ، الذي لا يزال مصدر قلق رئيسي للمجتمع العالمي .

خلال الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للجمعية العامة ، فلقد أتاحت لي فرصة التعبير عن مشاعرنا في هذا الشأن ، واستنكارنا لأعمال العنف التي تشكل تهديدا لحيياة الاشخاص الابرياء . وقد كررنا موقفنا الذي ينادى بالقيام بعمل دولي قوى في هذا الشأن . ان التطورات الاخيرة أعطت احجاما جديدة وازفافية لهذه المسألة ودعمت ايماننا بان هذه المشكلة اذا لم يتم التغلب عليها فانها سوف تشكل تهديدا شاملا للعالم بأجمعه وتثير فيه الفوضى والذعر . ان قاعدة القانون يجب ان تسود في المجتمع الدولي بأكمله ، وان أي مصدر يجب أن يعبأ من أجل القضاء على هذه الضائقة التي تصيب العالم بأكمله . وهذه الروح فاننا نؤيد أي عمل يتم

لمواجهة كل سمور الارهاب ، بما فيها أسباب الارهاب الكامنة ، وبنفس الروح ، فاننا نرحب من كل قلوبنا اليوم بالمبادرة التي تقدمت بها جمهورية ألمانيا الاتحادية ، من أجل العمل على اعداد اتفاقية دولية حول الاجراءات العالمية التي يجب ان تتخذ ضد احتجاز الرهائن .

واسمحوا لي أن أقول في الختام ، انه بينما ننظر من خلال الصورة القاتمة الحالية والتي تعبر عنها الاحداث الكثيرة ، فانه يتعين علينا الا ننفقد ايماننا في احتمالات تحقيق التناسق والتعاون الدولي . واننا نأمل في أن جهودنا - في هذه الجمعية . وكذلك الجهود الدبلوماسية المركزة التي سوف تبذل خارج اطار جمعيتنا - سوف تقربنا من تحقيق الاهداف التي نعمل من أجلها جميعا ألا وهي تحقيق السلام العالمي والتقدم والرخاء .

السيد ملا دينوف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، أرجو أن تقبلوا

باسم وفد جمهورية بلغاريا الشعبية التهانى القلبية التي نقدمها لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . واني اتمنى لكم كل نجاح في الاضطلاع بهذه المسؤولية الهامة .

وأود أن أهنيء جمهورية سيشيل بمناسبة اعلان استقلالها وانضمامها الى منظمنا . ان اهتمام الرأى العام العالمى قد تركز مرة أخرى على هذا المحفل الهام والمسؤول ، وهو الجمعية العامة للأمم المتحدة . ان شعوب العالم تتوقع من المنظمة الدولية أن تقدم مساهمتها الايجابية هذا العام من أجل أن تترجم مبادئها ومثل هذه المنظمة الى واقع ملموس . لقد شهدنا التغيرات الايجابية العميقة الديناميكية التي حدثت في العالم في السنوات الأخيرة . وفي المرحلة الحالية ، بعد تنمية العلاقات الدولية ، فان الكفاح من أجل السلام دائما قد اصبح مسألة تتسم بأهمية عظمى بالنسبة لجميع شعوب العالم في جميع الاقطار والقارات . وان هذه الجهود المحببة للسلام قد أدت الى نتائج ملموسة ودائمة ، والى مرحلة من مراحل الوفاق . وان هذه الخطوات رغم ما تواجهه من اعتراض بعض القوى قد اصبحت عاملا ملموسا في الحياة الدولية . ولهذا السبب ، فان شعوب العالم ترهب بهذه المرحلة كانجاز كبير من انجازات عصرنا هذا .

وليس لدينا اى شك في أن الوفاق قد رحبت به جميع دول العالم . ولكن هناك عددا من الدول التي تحاول أن تستغل التعايش السلمى لمصالحها الخاصة وأن تشوه جوهره . وبالنسبة لهؤلاء ، فان الوفاق يعني أن الشعوب يجب أن تتخلى عن كفاحها من أجل استقلالها القومى والاجتماعى . وبالنسبة للآخرين ، فان الاقطار الاشتراكية يجب أن تدفع ثمن السلام من جانب واحد وان تقدم تنازلات من جانب واحد أيضا .

وفي الواقع ، فان هذه الجهود التي فشلت في الأعوام الماضية ، غير مجددة الآن . فان الحياة قد اثبتت في الماضى أن تخفيف التوتر في العلاقات الدولية ، وتأكيده مبادئ التعايش السلمى انما يخدم مصالح جميع الدول والشعوب أيا كان نظامها الاقتصادى والاجتماعى ، أو اياها كان حجمها ، وتطورها ، أو عدد سكانها . وليس هناك من شك ، في أن تحسين المناخ الدولى الذى تم حتى الآن ، انما هو نتيجة للأعمال المشتركة والرغبات المشتركة لجميع القوى المحببة للسلام والديمقراطية والتقدمية ، ولجميع الرجال والساسة الواقعيين في العالم .

ويجب أن نركز على الدور الحاسم الذي قامت به حتى الان السياسة المتماسكة للـدول الأعضاء في حلف وارسو ، والاتحاد السوفياتي في المقام الأول ، لازالة خطر الحرب حتى الآن . وقد أصبحت الآن هذه السياسة مستمرة وأصبحت عاملا هاما في تعميق مبادئ الوفاق وتعزيز التعاون البناء بين جميع الدول .

وان العام الحالي لفني بالأحداث ، التي تؤكد أن أقطار المجتمع الاشتراكي ستستمر في بذل كل جهودها حتى تصبح عطية الوفاق عطية نهائية . وفي هذا الصدد ، أود أن أركز بصفة خاصة على المعنى التاريخي لبرنامج الكفاح من أجل السلام والتعاون الدولي والحرية واستقلال الشعوب الذي وافق عليه المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي . وليس من قبيل الصدفة أن يكون هذا البرنامج قد حظى بهذا التجاوب التاريخي ، وبهذا التأييد من جانب جميع القوى التقدمية والديمقراطية المحبة للسلام في العالم . وان حكومة بلغاريا وشعبها انما تؤيد تماما هذا البرنامج ، وسوف تبذل كل ما في وسعها من أجل تنفيذه واقعيًا . ان جدول أعمال الدورة الحالية انما يتضمن أكثر من ١٢٠ بندًا . وما من شك في أن الكثير من هذه البنود يتسم بأهمية كبيرة ، ويتطلب حلا عاجلا . وان حل هذه القضايا بطريقة عادلة ، انما سيكون بمثابة مساهمة لتعزيز السلم والتفاهم والتعاون بين الدول وما من شك أيضا ، في اننا نواجه اليوم اكثر من أى يوم مضى مشكلة وضع حد لسباق التسلح . ان تحقيق نزع سلاح فعال انما يحتل مكانة عالية بين هذه البنود . وانما ما حللنا الأسباب التي ادت في الماضي ، والتي ما زالت تؤدي لزيادة التوتر في العالم ، فلن يكون من الصعب علينا أن نرى ان هذه الاسباب كانت نتيجة لسباق التسلح في معظم الأحيان . ولا يمكننا ان ننكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأت بعض الدول الغربية تسلح نفسها تسليحا كبيرا ، وقد جعلت من سباق التسلح سياسة أساسية من سياساتها . وان هذا الخط السياسي هو الذي أدى الى تراكم وتجميع الأسلحة في ترسانات العدد المتزايد من الدول ، والى تجميع أسلحة فتاكة منها أنواع خطيرة من أسلحة التدمير الجماعي الشامل .

والآن ، فان الذين يظنون أن سباق التسلح هو سياسة تتفق مع السلام والأمن الدائمين ، انما هم فقط قصار النظر . ومن غير المجدي ، أن نذكر أنفسنا مرة أخرى ، بالعبء الثقيل الذي

تمثله النفقات العسكرية على جميع الأقطار والدول دون استثناء . وقد حان الوقت لكي ندرك أن هذه السياسة انما تهدد السلم ، وستكون قاضية ومشحونة بالخطر بالنسبة للمصالح الحيوية لجميع الأقطار والشعوب حتى بالنسبة لهؤلاء الذين لا يشتركون اشتراكا مباشرا في سياق التسليح .

وكما قال السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ، ورئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية تيودور زيكوف أخيراً

” انه ما من أحد لديه شك الآن ، أن أى حرب نووية على كوكبنا ، انما هي عبارة عن انتحار للبشرية ، وان البديل الوحيد لهذا السباق الانتحاري ، انما هو التعايش السلمي ، بل ان ذلك ليس أحد الطرق المتاحة أمام مستقبل الانسان ، بل هو الطريق الوحيد ”

وما من أحد ينكر أن مشكلات نزع السلاح تتسم بالتعقيد ، ومن الصعب حلها ، بيد أن ذلك لا يبرر على الإطلاق ، عدم وجود الرغبة السياسية في وقف سباق التسلح ، وفي البدء في اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح ، ولا يمكن لأحد أن يجادل ويقول ان الأمر يتوقف حتى الآن على الدول الاشتراكية ، ولو كان الأمر يتوقف على الدول الاشتراكية ، لانتهى سباق التسلح منذ زمن بعيد .

وقد أثبت ذلك الكثير من المبادرات الهامة والعديدة ، للاتحاد السوفياتي والأقطار الاشتراكية الأخرى ، التي وجدت تأييداً واسعاً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ان الرأى العام العالمي انما يلح على استكمال الوفاق السياسي ، بوفاق عسكري كذلك ، ومن الأمور البالغة الأهمية في هذا الصدد ملايين التوقيعات التي جمعت خلال انعقاد مجلس السلام العالمي في استوكهولم .

ولهذا السبب ينبغي على الأمم المتحدة أن توجه جهودها نحو تنفيذ عدد من قراراتها الهامة ، التي تم اقرارها بأغلبية ساحقة .

انه ليس هناك ما يبرر عدم تنفيذ مثل تلك القرارات ، حتى الآن ، مثل القرارات الخاصة بعقد مؤتمر دولي لنزع السلاح ، وتلك الخاصة بتخفيض الميزانيات العسكرية ، وكذلك الخاصة بمنع جميع التجارب للأسلحة النووية ، وتلك الخاصة بمنع صناعة أسلحة جديدة ، والخاصة كذلك بنظم أسلحة التدمير الشامل .

ان تنفيذ هذه القرارات ، وقرارات أخرى ، انما هو الطريق الأكثر فعالية لرفع شأن المنظمة ولتعزيز دورها ، في مجال نزع السلاح ، وفي هذا الاتجاه بدأنا جهودنا ، ويجب أن نركزها . ان قلق الحكومة السوفياتية الذي انعكس في مذكرتها المقدمة الى هذه الدورة ، له كل ما يبرره ، وهو في جوهره يمثل برنامجاً واسعاً لعمل فعال من جانب الأمم المتحدة ، يهدف الى تخفيض سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

ان محادثات فيينا عن التخفيض المتبادل للقوى العسكرية ، والأسلحة في وسط أوروبا انما يمثل محفلا آخر يمكن التوصل فيه الى اتفاق بشأن الاجراءات الفعالة لصالح السلام والأمن ، وليس هناك شك في انه يمكن توقع نتائج مثمرة من ذلك ، اذا ما وافق جميع المشتركين في المحادثات على أسلوب واقعي ، وهو احترام مبدأ الأمن المتبادل .

وكل من ميثاق الأمم المتحدة وعدد من الوثائق الأساسية للجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، انما يركز على أهمية مبدأ عدم الالتجاء الى القوة ، في العلاقات الدولية . وفي ظل ظروف تطبيق مبادئ التعايش السلمي بصورة متزايدة بين الدول التي لها نظم اجتماعية مختلفة ، فان ابرام معاهدة لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية انما يتسم بأهمية أكبر . اذا ما قامت جميع الدول بالالتزام بأحكام هذه المعاهدة ، بما في ذلك الأقطار التي تملك القوى النووية ، وانما لم تلجأ للقوة ، أو التهديد باستخدامها ، فان ابرام مثل هذه الاتفاقية سوف يعزز الثقة فيما بين الدول ويسهل من عملية نزع السلاح ، وسيساعد في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، الهامة والأسلحة حلالا ناجحا ، وهي المشاكل التي تواجه الانسانية والبشرية الآن .

ولهذه الأسباب فان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية انما تؤيد الأحكام التي يحتوى عليها مشروع الاتفاقية الدولية ، الخاص بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية والذي قدمه الاتحاد السوفياتي .

ان جهود جميع الشعوب لتعزيز السلام ، وتقليل التوتر قد أسفرت عنها تغييرات عميقة ، في العلاقات الدولية المعاصرة ، وان المهمة الأساسية لنا الآن ، هي تدعيم هذه النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن ، وفي هذا الاتجاه ، بدأت حركة في أوروبا ، والبيان النهائي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، انما يتيح الاطار للأقطار المشتركة ، لتنمية علاقاتها على أساس جديد تماما . وان الأقطار الاشتراكية ، وقد التزمت بمبادئها ، انما تلتزم أيضا بمبادئ وأحكام هذه الوثيقة التاريخية ، وهي تقدم مبادرات ملموسة ومحددة ، تهدف الى تنفيذ القرارات التي تمت الموافقة عليها في هلسنكي ، ويمكن أن يظهر ذلك من الاقتراحات الخاصة بعقد مؤتمرات تجمع جميع الأقطار الأوروبية ، لتناول جميع المسائل الخاصة بالتعاون في مجال الطاقة وحماية البيئة ، ومجال المواصلات ، وكذلك اقامة تعاون متساو ومتبادل بين مجلس التعاون الاقتصادي ، وبين السوق الأوروبية المشتركة ،

وبالرغم من المحاولات التي تقوم بها بعض الدوائر لتقديم نتائج هذا المؤتمر بطريقة مشوهة ، فان روح هلسنكي قد تأكدت بالفعل في قراراتنا ، ومع ذلك فان هذا لا يمثل الا بداية فقط ، ومن الضروري لجميع الأقطار ال ٣٥ المشتركة في المؤتمر أن تبرهن عن اتساق في سلوكها ، حتى يمكن تنفيذ ما ووفق عليه في هلسنكي تنفيذا كاملا .

ان جمهورية بلغاريا الديمقراطية انما هي دولة صغيرة ، تعتز بالأمن وبالسلام الدائم ، وبالتعاون من جميع الدول . وباستمرارها في اتباع سياسة محبة للسلام ، فانها تقدم مساهمتها نحو تشجيع عملية الوفاق ، وهي مع أقطار اشتراكية شقيقة أخرى فان بلغاريا تعمل بلا كلل لتحويل السلام والتعاون الى أسلوب طبيعي في الحياة الدولية . ان هذه الأهداف العليا انما نستلهمها في سياستنا في البلقان أيضا ، وهي تهدف الى أن تجعل في هذا الجزء من العالم منطقة تسود فيها علاقات حسن الجوار والتفاهم والتعاون ، وقد ثبت ذلك من المبادرة الأخيرة التي قامت بها بلغاريا .

ان التغييرات الايجابية في اوربا انما تتجاوز حدود هذه القارة ومن الضروري أن تشمل روح هلسنكي اجزاء أخرى من العالم ، وفي هذا الصدد نعرب عن ارتياحنا بالتقدير العالي الذي حظى به المؤتمر الاوروبي من جانب الاقطار غير المنحازة ، والذي أعادت تأكيده مرة أخرى في مؤتمره الاخير في كولمبو .

وقد أصبح من الممكن في ظل الوفاق حل مشكلات اعادة العلاقات الاقتصادية الدولية والتخلص من التخلف الذي خلقتة الابرالية والاستعمار والاسراع بتنمية الاقطار في آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية - ومن الشروط الاقتصادية الهامة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لهذه الاقطار تعزيز استقلالها الاقتصادي والكفاح ضد العرقيق التي تضعها امامها الشركات متعددة الجنسيات وتأمين سيادتها على مواردها الطبيعية وازالة جميع أشكال الاستغلال الاستعماري .

وقد اكدت قرارات المؤتمر الخاص لدول عدم الانحياز تصميمها على التوصل الى الاهداف السالفة الذكر ، ويمكن لهذه الاقطار أن تعتمد على دعم المجتمع الاشتراكي الذي حارب دائما لاقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة وازالة جميع اشكال عدم المساواة والتحكم والتفرقة .

ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية تعلق أهمية كبرى على مؤتمر الامم المتحدة الخاص بقانون البحار الذي يهدف الى ايجاد اتفاقية شاملة تحكم العلاقات بين الدول في استخدام المحيطات الدولية ومواردها ، والمشكلات القائمة في هذا المجال يجب حلها على اساس احترام الحقوق الشرعية لجميع الدول في صالح السلام والتعاون الدولي .

يكفينا مشاهدة الاحداث التي وقعت في السنوات الاخيرة لنقتنع بالآثار الشيرة للفاية للوفاق في العلاقات الدولية وفي تسوية عدد من المشكلات الرئيسية ، وبعض هذه المشكلات قد عكرت الجو الدولي لسنوات عديدة وهددت السلام العالمي . وفي هذا الصدد أود ان اركز وأن أؤكد النصر التاريخي الذي احرزه شعب فيتنام البطل . وشعوب لاوس وكمبوتشيا . أن النهاية المنتصرة لكفاح شعب انغولا انما هي ايضا نجاح كبير لكل قوى السلام والتقدم .

وباسم وفد بلغاريا أود أن انتهز هذه الفرصة لأرحب بممثلي جمهورية فيتنام وجمهورية انغولا الشعبية وللأسف ولاسباب نعرفها جميعا فان هذين القطرين لم يتمكنوا من احتلال مكانيهما

الذين يستحقانها في الامم المتحدة والذين كسبتهما من خلال كفاحهما البطل ضد التدخل الخارجي من أجل الحرية والاستقلال القومي والتقدم الاجتماعي . وأود أن أؤكد اقتناعنا العميق بأن قبول جمهورية فيتنام الاشتراكية وجمهورية أنغولا الشعبية في الامم المتحدة إنما يكون عملاً من أعمال الحكمة والعدل وتأكيداً لاهداف ومبادئ الميثاق وللطابع العالمي للامم المتحدة .

ان عملية ازالة وتصفية الاستعمار قد دخلت في مرحلة حاسمة وقد اثرت عليها تأثيراً ايجابياً التفيرت التي طرأت على الحياة الدولية . ان المسيرة المنتصرة لهذه العملية انما هي نتيجة لكفاح الشعوب المستعمرة من أجل تقرير مصيرها واستقلالها والتي حظيت منذ البداية بالتأييد الكامل والعام من جميع الدول الاشتراكية . اننا مقتنعون اقتناعاً تاماً بأن ساعة العنصريين والاستعماريين في الجنوب الافريقي قد دنت ، انهم انما يجلسون على بركان قد ينفجر في اي لحظة وهذا مفهوم تماماً من جانب من يتعاطفون مع هذه الانظمة المنصرية التي تحاول أن تكسب الوقت لوقف الكفاح المسلح وازالة جميع اشكال الاستعمار والا ستعمار الجديد . بيد أن هذه القوى لن تنجح أبداً لأن هذه الشعوب قد عرفت تماماً التمييز بين اصدقائها واعدائها ، وان جمهورية بلغاريا الشعبية التزاماً منها بواجبها الدولي انما تؤيد كفاح الشعوب من أجل استقلالها ومن أجل ازالة الكاملة للاستعمار والاستعمار الجديد المنصرية والتفرقة المنصرية والفصل العنصري .

وفي المرحلة الدولية الحالية فان القوى الرجعية والهجومية تجد من الصعب عليها استمرار سياسة التوسع وفرض مثل هذه القرارات التي لا تعود بالنفع الا عليها ، وان محاولات هذه القوى للحفاظ على سيطرتها ولاسترداد مواقعها التي ضاعت في الماضي انما تواجه مقاومة حاسمة و متزايدة من جانب الشعوب ، ومع ذلك يجب أن تلاحظ بقلق بالغ انه في اماكن عديدة من العالم مازال هناك خطر قيام منازعات عسكرية قد تكون لها عواقب وخيمة للغاية .

وأولئك الذين مازالوا يأملون في العودة بالعالم الى الوراء ، الى أيام المواجهة ، انما لا يدخرون جهوداً لعرقلة الحلول العادلة والسلمية للمسائل الدولية الحادة .

ومن بين هذه الازمات أزمة الشرق الاوسط ، وحتى يمكن تسوية هذا النزاع يجب على اسرائيل أن تنسحب من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧ ، وأن تعاد الى الشعب العربي الفلسطيني جميع حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في انشاء دولة خاصة به ، وان يتم ضمان

حقوق جميع شعوب وأقطار هذا الاقليم حتى يعيشون في سلام وأمن حقيقيين ، وكما أظهر تطوّر الأحداث الاخيرة ، فان انشاء سلام دائم وعادل في هذا الاقليم لا يمكن أن يتم الا في تسوية سياسية شاملة للنزاع في اطار مؤتمر السلام في جنيف .

ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية انما تتابع بقلق التدهور المتزايد للموقف في لبنان ان التطورات في هذا القطر قد ادت الى معاناة كبيرة من جانب شعب هذا القطر وتمثل تهديدا خطيرا للسلام في الشرق الاوسط ، ومن الجهودى الآن ايجاد حل سياسي لهذه الازمة دون أى تأخير من خلال طرق ديمقراطية سلمية دون تدخل خارجي مع حماية سلامة أراضي لبنان واستقلاله وسيادته .

اننا نعرب أيضا عن قلقنا بالنسبة لمشكلة قبرص . انها تخلق مصدرا من مصادر التوتر الكبير في شرق البحر المتوسط . ولا يمكن حل مشكلة قبرص الا عن طريق ضمان سيادة ، واستقلال ، أراضي جمهورية قبرص ، وعدم انحيازها وذلك لمصالح شعب قبرص سواء كانوا من القبارصة اليونانيين أو القبارصة الاتراك . ومنذ أكثر من ثلاثين عاما للآن ، لم تتحقق تطلعات شعب كوريا فيما يتعلق بتوحيد بلاده . وتؤيد بلغاريا تأييدا تاما جهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي ترمي الي توحيد قطرها بطرق سلمية ، دون تدخل من القوى الاجنبية . ان القرار الذي وافقت عليه الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، والذي يرمي الى سحب جميع القوات الاجنبية الموجودة في جنوب كوريا تحت علم الامم المتحدة ، انما يتيح ظروفًا مواتية للتسوية السياسية لهذه المشكلة . وينبغي تنفيذ هذا القرار . ان الرأي العام العالمي ما زال يستنكر غرق الحقوق الانسانية من جانب المنظمة العسكرية الحاكمة في شيلي . ويجب رصد جهود جديدة وحاسمة لوضع حد لما يتم الان في شيلي ضد المواطنين الشيليين والافراج فورا عن جميع المسجونين السياسيين .

ان امكانيات الامم المتحدة في القيام بالمهام الاساسية وهي حماية السلام ، وتعزيز الامن انما أصبحت أهم من أي وقت مضى . والان يمكن للامم المتحدة أن تصبح مركزا لتوحيد جميع القوى المحبة للسلام ، والقوى الديمقراطية ضد محاولات أعداء السلام ، وأعداء التفاهم التي ترمي الى وقف التطورات الايجابية التي تمت حتى الان في العالم .

لقد مرت منظمنا لمدة تزيد عن ثلاثين عاما بطريق وعرة ، وبرغم صعوبته فهو تضيؤ المبادئ النبيلة ، انه طريق التعاون الدولي . ان نشاط المنظمة قد صحبه العديد من الاعمال الناجحة ، وكذلك العديد من النكسات . وما من شك ، في أن مساهمة المنظمة العالمية في تحقيق هذه الاهداف سوف يستمر ، معتمدا مباشرة على السياسات التي تتبعها الدول الاعضاء فيها ، وعلى مدى التزامها بالمبادئ الانسانية التي الهمت خلق هذه المنظمة . واننا مقتنعون تماما بأن التمشي مع مبادئ وأحكام ميثاق الامم المتحدة ، انما يمثل أفضل ضمان لمستقبل هذه المنظمة ، وفي تأكيد مركزها ، وفي تعزيز دورها في حل المشكلات الاساسية في عصرنا هذا .

أما فيما يتعلق ببلدنا ، فان بلغاريا ستستمر في متابعة سياستها الخارجية الاساسية كما فعلت حتى الان ، والتي ترمي الى دعم التعاون والتفاهم بين جميع الدول . وقد أكد المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعى البلغارى الذى عقد في آذار/ مارس الماضى على هذه السياسة . وسنستمر في العمل معا ومع البلدان الشقيقة في المجتمع الاشتراكي ، ومع جميع القوى المحبة للسلام والقوى الديمقراطية لتنفيذ الاهداف والمثل النبيلة للامم المتحدة بشكل كامل .

السيد بلانكو (أوروغواى) (الكلمة بالاسبانية) : أود أولا أن أعرب عن تهنئتي

الحارة للسفير أميرا سنغ بمناسبة انتخابه رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة ، وكذلك أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي بالنسبة للمهمة النبيلة التي يقوم بها . كذلك فاني أود أن أتقدم بالتهنئة والشكر للرئيس غاستون ثورن على العمل الممتاز الذى قام به عند رئاسته للدورة السابقة . وتود أوروغواى أيضا أن تحيي وترحب بانضمام جمهورية سيثيل الى عضوية منظمنا ، وبذلك سوف تتمازج هذه الجمهورية من المشاركة بشكل كامل في الشؤون الدولية . وكما فعلت في الدورة الماضية ، فاني أود أن أشير الى الخطوط العامة لموقف بلادى فيما يتعلق بسياساتها الدولية والاقتصادية ، دون أن أدخل في تفاصيل بشأن الموضوعات العديدة المدرجة في جدول أعمالنا . ان هذه الخطوط العامة تتمثل في السياسة الخارجية لاوروغواى ، التي لم تتغير وفقا للمبادئ التقليدية التي تشكل جوهرها ، وتمشيا مع المشاعر العميقة لشعب هذا البلد . انه من المؤلف أن نقول ان التكنولوجيا الحديثة فيما يتعلق بالاسلحة قد خلقت ظروفًا خاصة في السياسة الدولية تعتبر مختلفة عن الظروف السابقة . وهذها الاسلحة لا يمكن الحصول عليها عن طريق الوسائل التقليدية ، الا في مناسبات نادرة ، وبطريقة محدودة للغاية . ولذلك ، فان هناك محاولة لتحقيق ذلك عن طريق وسائل جديدة ، ولتحقيق نفس الغاية ، غاية تحقيق السيطرة . ولذلك فان هناك بعض الدول تحاول غزو دول أخرى عن طريق حرب العصابات والاضغاع ، وعن طريق محاولات تدمير اقتصاديات البلاد ، والحصول على بعض التأييد الذى يبدأ من تقديم الموارد الى ارسال الاسلحة - ، والتسلل الى بعض مؤسسات البلاد ، وشن الحملات التي تستهدف عزل تلك الدول ، وكل ذلك يتم في اطار حركات تخريبية ، وفي اطار ايدولوجيات معينة . لذلك فان هذه الاعمال تعتبر أدوات أو وسائل تخصص لفرض واحد ألا وهو فرض بعض الاتجاهات على بعض الدول ، واحداث تغييرات جوهرية في نظمها الاقتصادية

والسياسية ، وكذلك تغيير السمات أو السمات الخاصة . بشخصياتها القومية . ان هذا الامر لا يمكن ان يتحقق بشكل مباشر بسبب دواعي توازن الاستراتيجية ، وان تلك الدول تسعى لتحقيق ذلك بطرق أخرى غير مباشرة . ان ميدان المعركة قد تحرك الى داخل تلك البلاد ، وبذلك أعطى مجالاً لعمال العنف والاضطراب . وهذا الامر يتعلق بشحن حروب فعلية في شكل اطار زائف من السلام . وفي هذا الاطار ، فان تخفيف حدة التوتر بين الدول الكبرى - في رأى حكومتى - يعتبر جانباً هاماً من جوانب الموضوع ، ومع ذلك فان هذا الجانب يعتبر جانباً جزئياً فقط من هذه القضية . وعندما يجعلنا نحاول تجنب أية أزمات أو حروب نووية بين تلك الدول الكبرى ، ولكنه لا يشمل كافة الجوانب التي تستهدف تقديم المعونة المعنوية والسياسية وغيرها لكل دولة من أجل تمكينها من التعبير عن شخصيتها القومية والتغلب على محاولات التدخل الخارجي . ان فان عملية تخفيف التوتر في حد ذاتها غير كافية ، ولا تخلق المناخ الملائم ، ولا الظروف الملائمة لتحقيق الامن . وهذا يبين أن التهديد الملموس الذي تواجهه معظم الدول لا يأتي في الواقع من أى هجوم نووى ، أو من أى غزو تقليدى ، بل يتمثل في الواقع في استغلال بعض أدوات الصراع التي أشرت اليها ، والتي يمكن أن تسمى تخريب منظم . ان هذا التخريب يسارس في بعض المناطق التي تتسم بالتوتر الموجودة في بعض الدول ، والتي لا يمكن القضاء عليها تماما .

وبهذه الطريقة ، فان هذه الأسباب تفقد مميزات الأصلية ، عندما توضع في مضمون أو اطار أيديولوجي . لذلك ، فانها تستخدم كذرائع فقط ، بغية فرض نظم متغيرة على الدول عن طريق العنف . ان الصراعات والتوترات المحلية ، يوسع نطاقها بهذه الطريقة ، وتتدخل فيها عناصر خارجية ، بحيث ترتبط بأيديولوجية خارجية . ان التوترات والصراعات المحلية بهذه الطريقة ، تصبح جزءا من الموقف العالمي ، وجزءا من التوازن بين القوى . وتبعاً لذلك ، فمن الواضح ، انه بينما نجد ، انه لا يمكن القضاء بشكل فعال على السياسات السرية التي تتخذ أشكالاً جديدة من الصراع ، فان هناك عناصر خارجية ، سواً أكانت سياسية أم أيديولوجية ، في طبيعتها ، تضاف الى العوامل الأصلية ، وتمنع من تحقيق التوفيق ، وطالما أن هذا الأمر مستمر ، فان العنف وعدم الأمن سوف يستمران في أن يسودا العالم ، وسوف يكون من الممكن ، التنبؤ بأن المبادرات المختلفة التي تستهدف تحقيق نزع السلاح ، سوف تفتقر لأي مضمون ملموس ، طالما أن هذا الموقف سائد ، لأنه اذا كان غزو الدول عن طريق الوسائل غير المباشرة أمراً مستمراً ، فان الأساس الضروري لخلق الثقة سوف يكون مفقوداً ، وعلى أساس هذه الخطوط ، وفي هذا الاطار ، فان تخفيف حدة التوتر بين الدول الكبرى ، من أجل تحقيق نطاق شامل مفيد للجميع ، سوف يستتبع أيضاً ، الخفض السريع للأشكال الجديدة للغزو . ان هذه هي القضية الكبرى التي ينبغي حلها .

وان بلادى ، تأمل أن تبذل جهود متزايدة من قبل كافة الدول في هذا الشأن ، وأن تعتمد هذه الجهود على سياسة تقوم على أساس الأمن الدولي ، وينبغي أن يتم التعبير عنها في شكل حرية الدول والقدرات الخلاقة للعقل البشرى . ان هناك عطية سياسية ، تتم في الوقت الحالي تستهدف تحقيق التنمية في بعض الدول ، تتسم بصفة قومية ، وينبغي أن تكون خالية من أية عناصر خارجية ، وذلك بغية اعطاء أشكال قانونية جديدة ، للمثل العليا الدائمة القائمة على الحرية والديمقراطية في اطار مجتمع متكامل وعادل . وحيث أن بلادى ، تحترم تماماً ، الطريق الذى اختارته كل دولة لنفسها ، وبنفس هذه الطريقة ، فان هذا الأمر ، يتطلب احتراماً متساوياً .

ان احترام الشخصية القومية ، هو الطريق الحقيقي الوحيد المؤدى الى السلام . وطالما أن هذا الأمر غير مفهوم تماماً في المجتمع الدولي ، فان بلادى سوف تقوم بالدفاع عن شخصيتها الفردية ، وسوف تقوم بالدفاع عن حريتها في تطوير عملياتها السياسية دون تدخل من الخارج ،

وسوف يتولى هذا البلد المسؤولية الكاملة عن هذا الدفاع ، مستخدما في ذلك كل الموارد المتاحة له ؛ وذلك في اطار القانون الداخلي ، والقانون الدولي أيضا ، وذلك اذا بدأت ظاهرة العنف تظهر على أراضيه . ان المبادرات التي أعلنت رسميا ، تعتبر نشاطات شاملة ، تستهدف احتواء الارهاب ، الذي بدأ يظهر في الأعوام الأخيرة . ونتيجة للتفكير الذي عبرت عنه الآن ، فاننا نرفض جميع الأشكال او الذرائع التي يتخذها هذا العنف . لذلك ، فلا يمكنني أن أعرب عن ارتياحي للتعليقات التي تلقاها وفد أوروغواي ، والواردة في رسالة وجهها الأمين العام ، وكذلك جميع المبادرات التي اتخذت بشأن هذا الموضوع . وان وفد بلادي ، لوثق من أن مضمون هذه الرسالة سوف يصبح فعالا خلال هذه الدورة .

وبالرغم من ذلك ، فانني أود أن أوجه انتباهكم ، الى أن مثل تلك المبادرات ، تقتصر على جانب واحد من جوانب الموقف ، ولا تتناول المشكلة بأكملها . والواقع ان ظاهرة الارهاب في عصرنا هذا ، تمثل ، لا على أنها عمل منعزل لمجموعة من الأفراد غير الراشدين ، بل على أنها كفاح ، وهي عمليات تقوم بها منظمات تخريبية في كثير من الأحيان . وهذه المنظمات تؤيد بعضها بعضا على المستوى الدولي ، لذلك ، فانني اعتبر ان هذه المنظمات ، منظمات متعددة الأطراف للعنف ، وانها سوف تجلب على نفسها في النهاية ، الهزيمة لكافة عملياتها . وأعتقد أننا نعالج جانبا واحدا من هذه الظاهرة ، ونترك جميع الجوانب الأخرى ، اذا لم نتناول الموضوع في مجموعه ، أى أنه ليس من الضروري ، أن نركز الانتباه على الوكالة الارهابية ، وان نترك جانبا ، الهيكل التنظيمي ذا الطبيعة التخريبية ، الذي يجعل من الممكن القيام بهذه الأعمال الارهابية .

ان المبادرات الخاصة بالعنف تقدم في العادة جنبا الى جنب مع جوانب أخرى تتعلق بحقوق الانسان ، والرابطة بين الموضوعين ، تستحق في رأى حكومتي تعليقات محددة للغاية . أولا وقبل كل شيء ، فانه من الضروري ، أن نميز بين مراعاة حقوق الانسان ، وبين استخدام هذا الموضوع ، كطريقة غير مباشرة للهجوم على دول تلك الوسائل الحديثة للسيطرة . وفيما يتعلق بمضمون موضوع حقوق الانسان ، في مظهره الداخلي ، فان حكومتي ، تولي اهتماما أوليا لهذا الموضوع ، وهي تؤكد جهودها الدائمة من أجل المحافظة ، على تحسين المستويات

العليا ، التي تحققت عبر تاريخ أوروغواي . وهذا لا ينبع من دوافع مرتبطة بظروف معينة ،
أولا يعتبر بمشابهة عبارات بليغة تقال في هذه اللحظة ، كذلك فانه لا ينبع من عناصر خارجية
أودولية ، بل انه ينبع من وجود أنماط سياسية ومعنوية في بلادى ، تنبع من مجتمع حر
متمددين وحضارى .

وفيما يتعلق بالجوانب الدولية فان بلادى ترفض بحزم استخدام اية اجهزة في هذا الموضوع بحيث يمكن ان يكون هناك اى تدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وبحيث توجد الذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد بحجة حماية حقوق الانسان . ان النشاطات الدولية اذا كانت صادقة ، وانا كانت تدفعها مشاعر صادقة ، لا يمكن لها ان تكون تمييزية ، ولا يمكنها ان تركز بشكل خالص على دول قليلة . وفي الواقع ان هذه الدول هي نفس تلك الدول التي قامت ونجحت عن طريق قواتها في التغلب على العناصر الخارجية التي كانت تحاول تدوير شخصيتها الدولية أو القومية . ان هذه الاعمال ينبغي ان تتم في آن واحد ، وينبغي ان توجه لكافة الدول على قدم المساواة ، وذلك رغبة في التعبير عن اهتمام حقيقي بحقوق الانسان يكون خاليا من اية ميول سياسية او مذهبية او ايديولوجية . لا يمكن لشخص ان يتعرض لمعايير أقصى من التي يتعرض لها الشخص الاخر ، والا فان الاجهزة الدولية سوف تشوه سمعتها اذا قامت بذلك .

ولهذا السبب فان بلادى - تمشيا مع تقاليدها المألوفة - اعتبرت انه من الضروري ان تحدث تغيير واسع المدى في الوسائل المستخدمة حتى الان على المستوى الدولي ، وانها تقترح اتخاذ مواقف جديدة تستهدف التغلب على القلق الخاص بحقوق الانسان ، وتحرير هذا الاتجاه من أية اهداف سياسية أو ايديولوجية . وبدلا من التركيز على جوانب جزئية ينبغي على تلك الاجهزة الدولية ان تتخذ موقفا ايجابيا ، وبذلك يمكنها ان تتناول كافة جوانب الموضوع الخاص بحقوق الانسان . ولذلك فان المجتمع الدولي ينبغي عليه ان يبدأ في عملية واسعة المدى تتعلق باعادة النظر في مواقفه من حقوق الانسان في كل مكان ، وفي كل دولة من دول العالم . وينبغي ان تكون هناك عملية تحليل ذات معنى فيما يتعلق بجميع جوانب قضية حقوق الانسان ، ولكن لا ينبغي ان تقتصر على حالة أو حالتين منفردتين خاصتين بانتهاك حقوق الانسان . وفي الواقع - في بعض الاحيان - نجد ان حملات الانتقاد بين الدول من ضمن الوسائل السياسية المستخدمة . وهناك دول قليلة فقط هي التي تتعرض للمؤامرات السياسية ، أو للدعاية التي تستخدم كأداة للاكراه ، كأداة لاختراع ارادة الدول . اننا اذا قمنا بذلك فاننا نخرج الموضوع عن اطاره الصحيح . ونحن في بعض الاحيان نفقد القدرة على النظر الى الموضوع نظرة سليمة ، ونكون وكأننا نحكم على هذا الموضوع حكما غير كامل . اننا فينبغي ان نتناول

قضية حقوق الانسان في نطاق واسع وشامل وان نعمل على اساس نماذج تمكنا من المقارنة . ان هذا الامر يتعلق بالمعلومات الخاصة بالطريقة التي يعيش بها الرجال والنساء في كل بلد اذا كانوا اعضاء في مجتمع حر يمكن فيه لكل انسان ان يعتبر ذا قيمة ، أما اذا كانوا يعيشون في مجتمعات دكتاتورية فاننا نجد ان في هذه المجتمعات تختفي الشخصية الانسانية وتدخل في فئة مجردة . ينبغي علينا ان نحاول معرفة الظروف التي يمل فيها افراد الشعب والفرص المتاحة امامهم لتغيير اعمالهم ، وما اذا كانوا يتمتعون بالفرص الخاصة بالتعليم ، ودرجة الحركية الاجتماعية ، وامكانيات الترقى في كافة الانظمة ، بما في ذلك النظام السياسي ، والحرية الخاصة بالحصول على المعلومات ، والتعبير عن الآراء او وجهات النظر . هذه هي الطريقة الحقيقية التي يمكن بها تحقيق السلطنة للشعب . وينبغي ان ننظر ايضا في الظروف التي يعاني منها المسجونون ، والاحكام التي تصدر بالاعدام ، و احكام بالسجن المؤبد ، والظروف الصحية ، ومتوسط عمر الفرد ، ومستويات التغذية ، وما اذا كان هناك اى تمييز على اساس العقيدة او الجنس أو العرقية ، وما اذا كانت الظروف متوافرة لتحقيق الامن والكرامة الانسانية ، الى اخر تلك الظروف التي تسود في المجتمع . ولكن كل هذه الامور لا ينبغي ان تكون متضمنة بشكل حرفي في القانون ، بل يجب ان تكون حياة عملية يمارسها الافراد بالفعل . ان هذه المسألة تتعلق بما اذا كنا قادرين - بشكل جماعي - على ان نتخذ موقفا قائما على فحص الذات دون استثناءات ، ودون تنازلات ، ودون نفاق ، ودون استغلال حقوق الانسان لتحقيق مآرب سياسية .

وطالما ان هذا الطريق لم يبدأ اتخاذه بعد فان بلادى - في اطار القانون الدولي - سوف تستمر في ان تمارس ، في هذا المجال وفي غيره من المجالات ، جميع الصفات التي تتمتع بها باعتبارها دولة ذات سيادة ، دون ان تسمح بأى تدخل في شؤونها ، ودون ان تقبل أو تسمح باستخدام الاجهزة الدولية لتحقيق مآرب سياسية .

ان هذه الاعتبارات ، وهذه القواعد الخاصة بالسلوك ، لاشك انها تنطبق ايضا على العلاقات الدولية ، ولكنها تنطبق كذلك على السلوك الفردى للدولة ، وليس من المسموح به ، بالنسبة للدولة أو بالنسبة لجهاز من اجهزتها ان يتعدى نطاق الاعمال المحددة في القانون الدولي ، وذلك في محاولة للقيام بوظائف أو سلطة اطلاق الاحكام على الحكومات الاخرى أو على الدول الاخرى ، على

أساس تمتع هذا الجهاز أو هذه الدولة بالقوة المادية ، أي أنه لا يحق لاية دولة ان تفعل ذلك دون ان يكون هناك سند دولي يعطي تبريرا لقيام مثل هذه الدولة بهذا السلوك . ان هذا الامر غير مسموح به على الاطلاق . اذا كان هذا الموقف سوف يستخدم لتطبيق معايير تمييزية ، ولانتقائاً اهداف للهجوم في ضوء الميول السياسية الخاصة ، ودون نظر الى الفعالية الدولية أو الفعالية الشاملة لحقوق الانسان .

وانني ، بالطبع ، أشير الى التدبير الذي اتخذ ضد بلادى ، من قبل الكونغرس ، في الولايات المتحدة ، هذا الاسبوع . وفي هذه الحالة ، أو في أية حالة مشابهة أخرى ، سواءً أكانت تتعلق ببلادى أو بغيرها من البلدان ، فإن أوروغواي سوف تقاوم دائما ، وبطريقة تلقائية ، القرارات التي تشبه هذا القرار الذي ذكرته توا ، بغض النظر عن السلطة الداخلية ، التي لا يمكن انكارها للجهاز الوطني في توجيه الموارد المالية ، حسبما يراه مناسبا ، والتي تعني في انعكاسها الدولي اعتداءً على السيادة القومية وتدخل غير مقبول كلية ، ترفضه حكومة بلادى رفضا قاطعا وشديدا . وعليه أقول ، مكررا ما قيل في مناسبات عديدة ، ان مثل هذه الافعال ، مهما كان مصدرها ، لن تغير من الطريق الذي اخطته بلادى لنفسها ، من أجل تحقيق اهدافها القومية . وعلى النقيض من ذلك ، فان مثل هذه الافعال ستكون سببا ، كما هو في الحالة الحاضرة ، لمزيد من الدعم ومزيد من الوحدة ، في مواجهة هذا التدخل .

وفي اطار مختلف الجوانب التي أشرت اليها توا فانه من الجلي في عالم اليوم ، وربما الآن أكثر من أى وقت مضى ، أن صيانة السلام والا من الدوليين تعتمد ، في الاساس ، على الاحترام الكامل لمبدأ عدم التدخل ، والتخلي عن تطبيق أى اجراء قمعي ، بما في ذلك الاجراءات الاقتصادية ، التي قد تهدف الى ارغام أية دولة ، بصورة غير مشروعة ، على اتباع سلوك سياسي محدد . ان هذين المبدأين ملزمان لكل الدول ، في اطار النظام القانوني الدولي . وفي اطار الأفكار التي أشرت اليها ، فان هذين المبدأين لا بد أن يشكلا نقطة الانطلاق في العلاقات بين الدول الاقوى وبين الدول الاقل قوة . اننا لا يمكن ان نتوصل ، بطريقة فعالة ، الى نظام سلام يستند الى القانون ، من أجل تحقيق قيم العدالة ، طالما استمرت ممارسات التدخل ، أي كانت اغراضها أو الحجج التي تستخدم لتبريرها .

اننا لن نتوصل الى تحقيق سياسة حقيقية لالامن وتخفيف حدة التوترات طالما واصلنا انتهاج مسلك الرغبة في عملية فرض - بطريقة مطلقة وغير محتلمة - مفاهيم ووجهات نظر ، قد تعتبر بالنسبة للبعض الحق بعينه ، لكنها ، بالنسبة للآخرين ، تعتبر دافعا لممارستهم لحقهم في التمسك بوجهة نظر مختلفة . وعليه فانه من خلال التمسك بمبادئ ونواميس القانون الدولي يجب أن نبحث عن حلول للمنازعات ، باعتبار ان ذلك هو الطريق الممكن الوحيد من اجل تحقيق العدالة الدولية والسلام والأمن .

اسمحوا لي الآن ان اشير الى جوانب اقتصادية معينة . ان تحليلا مختصرا للتطورات الاقتصادية ، على مدى السنة الماضية ، يبين ان التوقعات المنتظرة من بلادى قد تم الوفاء بها . ان هذه التوقعات التي كانت قد وضعت خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، والاتجاهات التي كان قد تم وضع خطوطها عندئذ يتم مواصلة السير عليها . كما ان التدابير التي اتخذت للتخفيف من حدة أزمة ١٩٧٣-١٩٧٤ قد ثبت عدم كفايتها ، بالنسبة للبلاد النامية المستوردة للبتترول ، والتي تأثرت بسبب زيادة انفاقها على الواردات من جهة ، والهبوط الكبير في دخلها من التصدير من جهة أخرى . ان العجز في الحسابات الجارية لهذه البلاد ، طبقا لاصناف صناديق النقد الدولي قد ارتفع من عشرة بلايين من الدولارات في عام ١٩٧٣ الى ٣٧ بليوناً من الدولارات في عام ١٩٧٥ . ان هذه الامم قد اشتركت فقط ، بطريقة محدودة للغاية ، فيما يسمى باعادة استثمار أكبر قدر من المكتسبات الناتجة عن الزيادات في اسعار البترول . لقد واجهت مصاعب خطيرة للغاية ، في مجال تجارة السلع نظرا لاجراءات الحماية التي تبنتها الدول الصناعية .

ان البلاد النامية ذات الدخل المتوسط لم تلق القدر الكافي من العناية ، حيث لم تشملها خطط الطوارئ التي نظمتها الامم المتحدة ، والنافذة الثالثة للبنك الدولي . ان آفاق التجارة لتلك البلاد قد حُدَّت منها سياسات الحماية التي تتبعها البلاد الصناعية .

وكما كان متوقعا ، فان الاقتصاد في البلاد الصناعية كان رد فعله أسرع من رد الفعل في البلاد الاخرى . لهذا ، ففي امريكا اللاتينية ، على سبيل المثال ، حقق ١٦ بلدا معدلات نمو أقل في عام ١٩٧٥ عنه في عام ١٩٧٤ ، بينما حققت معدلات النمو في بلدين فقط بعض الزيادة . هذا وقد بلغ معدل النمو في امريكا اللاتينية ككل ٣ر٥ في المائة بينما بلغ نفس هذا المعدل ٣ر٧ في المائة في عام ١٩٧٤ . هذا بينما نجد ، في البلاد الصناعية الرئيسية ، أن الناتج الاجمالي المقدر لعام ١٩٧٦ قد أظهر زيادة قدرها ٥ر٥ في المائة ، وهذه النسبة من الزيادة تعتبر أعلى بكثير عما كانت عليه في عام ١٩٧٥ . ان المحاولات من أجل اصلاح شامل للاقتصاد الدولي هي أبعد ما تكون عن تحقيق أهدافها . ان المحافل المختلفة التي تتم فيها مناقشة المسائل الاقتصادية الدولية الرئيسية لم تحرز حتى الآن اي تقدم هام . وعليه لا بد من مواصلة الجهود التي تهدف الى انشاء اجهزة كالبرنامج المتكامل للمنتجات الاساسية ، والصندوق المشترك للاحتياطي

المثبت للمنتجات الأساسية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . ان الصورة التي وصفتها تو
تظهر بوضوح الافتقار الى حلول محددة للوضع في البلاد النامية ، ذات الدخل المتوسط ، وغير
المصدرة للبترول . ان اوروغواي قد واجهت هذا الموقف ، عن طريق فتح اقتصادها ، وتحرير نظام
تجارتها الخارجية ، وتنويع صادراتها ، من خلال الجهود الداخلية ، بالبحث عن اسواق جديدة
لمنتجاتها التقليدية ، والقيام باصلاحات نقدية ، وكذلك التغلب على عدم وجود امكانيات لديها
عن طريق سياسة نشطة تقوم على اساس الروابط الاقليمية .

والآن أود أن أشرح موقف بلادى . ان اوروغواي سوف يواصل التعاون ، بصورة بناءة ، في
اطار مختلف الهيئات التي تعمل من اجل الوصول الى حلول شاملة لهذه المشاكل ، عن طريق
التفاوض وعن طريق الاتصالات والمشاورات ، وسوف تقوم سياستها على المعايير التالية :

ان اوروغواي سوف تسعى ، لدى جميع الاجهزة الموجودة حاليا ، الى ايجاد معاملة
تفضيلية لاقتصاديات الدول النامية تأخذ في الاعتبار الوضع الخاص باقتصاديات المدى المتوسط .
وهذه الطريقة ، والى جانب الميزة المتبادلة النابعة عن التجارة ، فان مفهوم الفاعلية سيتم اضافته ،
وهذا يعني التكيف الفعال لهذه المزايا حسب ظروف كل طرف تجارى . وينبغي ان يكون هناك
توسع ، في الاسواق عامة ، بما في ذلك تصحيح سياسات الحماية في البلاد المتقدمة ، والتوسع
في اعطاء الافضليات للبلاد النامية . ولا شك في ان واقع التكافل ، على مستوى العالم ، يستلزم
ايجاد حلول شاملة ، وهذه بدورها يجب أن يتم اقرارها على مستوى العالم . وعلى الرغم من ذلك
فان البحث عن خطط شاملة ، على نطاق عالمي لا ينبغي ان يصطدم بالحلول الجزئية العاجلة
لمشاكل بعينها .

وفي هذا الصدد ، فان اقتراحات وفد بلادى تركز الاهتمام على جانبين ، وعلى وجه
التحديد تشجيع الاتفاقات الاقليمية ، والتي سوف تسمح بتوثيق الروابط على المستوى الدولي وتركيز
الجهود على بعض المجالات أو القطاعات ، التي بسبب طبيعتها او الحاح المشاكل التي تتضمنها
تتطلب اولوية خاصة . ان اوروغواي تود ان تؤكد ، مرة أخرى ، الدور الكبير الذى تلعبه الجهود
الاقليمية والتي يجب ان تلعبه في المهمة التي تهدف الى تنشيط وترشيد علاقات التكافل . وبالطبع
فانني اود ان اؤكد على موقف امريكا اللاتينية التي نجد ان معظم البلاد فيها في مرحلة تنمية

وسيطرة . ان المؤشرات الاساسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، ومعدل النمو لاقتصاديات بلادها تظهر مستويات أعلى - بصفة عامة - عن المستويات السائدة في البلاد النامية . ومع ذلك ، فانها ، في مجموعها ، ما تزال أبعد ما تكون عن المراحل المتقدمة من الديناميكية والقوة . ان لهذه المنطقية علاقات اقتصادية قديمة مع البلدان المتقدمة ، وخلال الاعوام الماضية ظهر نشاط اقتصادي متزايد فيما بين المناطق ، وذلك الى جانب الروابط الثقافية والتاريخية القديمة في القارة .

ان هذه الظروف الخاصة تضعنا في مركز يسمح لنا بتحقيق بعض التقدم في مجال العلاقات المتبادلة التي تستهدف تحقيق تفاهم أفضل ، على مستوى العالم ، بين مختلف مناطق التنمية ، أي بين العالم المتقدم والعالم النامي .

ان حكومتي تعتقد ان لها دورا يمكن ان تلعبه في سبيل تحقيق الاستقرار في العالم ، وان هذا الامر يتفق تماما مع ماورد في ميثاق سان فرانسيسكو والعمل الذي تقوم به المنظومة . وانني اود ان اعلن عن تعاون اوروغواي البناء مع الدول الامريكية الاخرى ، وهذا التعاون المستقل البناء دون بحث عن المواجهات ، وذلك لامكانية التوصل الى توازن فيما يتعلق بهذه الموضوعات الجوهرية الخاصة بالاقتصاد الدولي . وفي هذا الصباح امكنا ان نتوصل الى الروح التي تلهم امريكا اللاتينية ، عندما استمعنا الى موضوعات حساسة اشارت اليها بيرو . واكوادور . ان هذه الروح هي روح السلام التي نشعر بها جميعا ، ونحن نعتقد انها تميز نشاطات امريكا اللاتينية في رغبته الخاصة في التعاون مع كافة مناطق العالم الاخرى .

انني اود ان اشير الى موضوع آخر ، ألا وهو البحث عن حلول للمقطاعات التي تحظى بالاسبقية واعتقد انني سوف اعطي اولوية للمجال الخاص الزراعة والغذاء ، وان هذين الموضوعين في رأي حكومتي شديدا الارتباط ، وان هذه النقطة من اكثر النقاط حساسية ، ليس فقط فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية ، بل من الناحية السياسية والاخلاقية ، لا يمكن لأى نظام ان يؤيد موقفا نجد فيه ان الكثيرين يفتقرون الى المواد الغذائية الرئيسية التي تمكنهم من العيش ، والاخرين يواجهون صعوبات جمة لانهم لا يجدون الاسواق المفتوحة التي يمكنهم بيع منتجاتهم فيها . وفي مواجهة هذا التناقض ، فان اى تطور ، او اية تنمية زراعية ، او اى برنامج خاص بالتنمية الزراعية ، يفقد اية فعالية ممكنة ، وان هذه الدائرة المستمرة تؤدى الى المزيد من المعاناة بالنسبة للبشر ، وان هذا المعيار سوف يستمر في ان يكون عمودا رئيسيا من اعمدة السياسة الاقتصادية الخارجية التي تتبعها اوروغواي .

وفي هذا الصدد ، فانني اود ان ابرز بعض الجوانب التي نعتقد انها يمكن ان ترشدنا في عملنا المقبل . اولا ، وقبل كل شيء ، انشاء جهاز مالي يمكنه ان يشجع زيادة انتاج المـواد الغذائية ، وفي الوقت ذاته يمكنه ان يسهل عملية الاستهلاك ، من قبل الافراد من ذوى الدخل المحدود . ان هذا الموضوع تسمية اوروغواي بنك الغذاء ، ومرة اخرى فانني اود ان اعرض هذا الاقتراح عليكم ، حقا ينبغي علي ان اركز بصفة خاصة على ان اى برنامج زراعي ، و اى برنامج مالي

لن يكون فعالا ما لم تضع له جهازا يمكنه من التسويق المستقر ، والا فسوف نواجه بأن هذه الزيادة في الانتاج ستكون مصدرا للكوارث الاقتصادية والمالية ، وسوف نجد امامنا منتجات لا يمكن ان تصل الى الاشخاص الموجهة اليهم ، وذلك بسبب الافتقار الى القنوات السليمة اللازمة .

اننا نشاهد اضطرابا في تجارة وانتاج المواد الغذائية وانني اشير في هذا الصدد ايضا الى السياسة الزراعية التي تتبعها الدول المتقدمة لاسيما دول السوق الاوروبية المشتركة فمن الواضح ان سياسة الحماية التي تتبعها تلك الدول والقيود التي تفرض على التجارة ، والاعانات وعطيات الاغراق الخاصة بالاسواق ، لا تشجع على زيادة الانتاج الزراعي في الدول النامية . وان هذا ليؤدي الى انخفاض في الامداد الشامل للغذاء ، لانه يقضي على اية مبادرات يمكن ان تقدم في هذا المجال . وفي حالة امريكا اللاتينية ، فانه يؤدي الى احداث تأثيرات سيئة على الاسواق الالقليمية ، وبذلك فهو ينتقص من امكانيات الانتاج المحلي .

لا يمكن ان تكون هناك سياسة من جانب واحد يمكن اتخاذها ، لان هذا سوف يؤدي الى اختلالات واسعة المدى ، سوف تكون لها عواقب وخيمة . وينبغي علينا جميعا ان نبحث هذه المشكلة معا ، وان نتقدم بالاقتراحات الملائمة ، وان نحاول التوفيق بين المصالح الاجتماعية المعنوية ، وان نوفق ما بينها وبين مبادئ الاقتصاد السليمة . وان نقوم بمقارنة ذلك بالفوائد التي يمكن ان تتحقق . ان بلادى مستعدة ان تدخل في مفاوضات من هذا النوع في اطار سياسة قائمة على التعاون ، ونحن واثقون من ان هناك روحا مماثلة سائدة بين الدول الاخرى . ونحن نأمل ان تجد هذه الروح ، الاستجابة السليمة من جانب الدول المتقدمة ، وان ماتعتبر اليوم سياسة غير عادلة من جانب واحد ، يمكن ان يتحول الى سياسة بناءة يمكن ان تكون مقيدة بالنسبة للقيم العليا التي يمكن ان تتحقق .

فيما يتعلق بالطاقة ، فانني اود ان اكرر ما سبق ان قلته في العديد من المناسبات ، وهو انه من المؤكد ان الدول النامية التي لا تنتج البترول ، كان عليها ان تواجه ارتفاعا كبيرا في اسعار الطاقة ، وهذا كان يعني تضحية من جانب تلك الدول ، لانها وقعت في المزيد من الديون ، وكان عليها ان تبذل جهودا داخلية اكبر ، ومن ثم من الضروري ان يقوم المجتمع

الدولي ببذل المحاولات للتخفيف من عبء المديونية الواقع على تلك الدول ، والتقليل من آثار تلك الظاهرة التي سوف تواجه الدول الضعيفة باستمرار . ان الموارد المخصصة لهذه الغاية لم تكن كافية ، وبالنسبة لبلادي ، فاننا قد تمكنا فقط من استخدام التسهيلات التي قدمها صندوق النقد الدولي .

ان علينا ان نعالج هذه القضية في اطارها الكامل ، وان ننظر الى هذه المشكلة باعتبارها مشكلة دائمة تواجه الدول النامية .

وفي اعتقادي ان الامم المتحدة يمكنها ان تلعب دورا هاما في سبيل التنسيق بين المشروعات والمبادرات التي قدمتها الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات الدولية في هذا الشأن ، اي فيما يتعلق بالمواد الغذائية والطاقة . ان هذا الامر سوف يمثل خطوة الى الامام في سبيل تحقيق التنسيق الملائم .

لقد اشرت الى الجوانب السياسية والاقتصادية في العالم من وجهة نظر بلادي ، ومن الواضح اننا نعيش في منطقة تتسم بالتهديدات بالعنف وبالا مال بانجازات عظيمة ، وسيكون من السهولة بمكان ان نستجيب لاغراء التركيز على مهمة واحدة فقط ، وهي مهمة البناء ، او مهمة تحقيق المنجزات ، او مهمة الدفاع في مواجهة الهجوم الذي يحيط بنا . ولكن اذا كنا سنتصرف بهذه الطريقة ، فاننا سنخاطر بتحقيق نتائج سلبية ، واننا كنا سنختار منع الهجوم والاعتداءات القادمة من اتجاهات متعددة ، فينبغي علينا ان نتخذ خطوات الى الوراء ، واننا كنا سنتسعى فقط لتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوسيع نطاقها ، فقد ننقد قدرتنا على تحقيق الحرية ان الاختيار ليس بالاختيار اليسير ، ولكن من الواضح ان السمات الخاصة بالسياسة التي وضعتها ، في الواقع تضع على كاهلنا مسؤولية خطيرة ، هي مسؤولية معالجة كل هذه المشكلات في وقت واحد . مسؤولية الدفاع عن انفسنا ضد اي هجوم ، ومسؤولية البحث عن حل لمشكلاتنا من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانسانية معا . وعلينا ان نربط بين الاتجاهين ، وان ننسق كل هذا . ان اوروغواي مستعدة ان تفعل ذلك على المستوى القومي وعلى المستوى الدولي في اطار سياستها الانمائية .

السيد بواكير (بوروندي) (الكلمة بالفرنسية) : انني اذ اخذ الكلمة امام هذه الجمعية العالمية فان اول عبارات سأنطق بها هي رسالة السلام والتضامن واطيب تمنيات النجاح التي كلفني ، السيد رئيس جمهورية بوروندي سعادة اللغات جنرال الرئيس ميتشال ميكومبرو ، بنقلها الى كافة الامم الممثلة هنا في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخاب صاحب السعادة السفير هاميلتون اميراسنغ من سرى لانكا كرئيس للدورة الحالية هو ثناء كبير للقيمة الروحية التي يتميز بها شعبه ، وتحية لصفاته وخبرته الواسعة بشؤون هيئة الامم المتحدة ، ونشاطه الطويل في خدمة هذه المنظمة . اسمحوا لي ياسيادة الرئيس بأن اقدم لك احرايات التهاني . كما أود أيضا ان اعرب عن شكرنا لرئيس الجمعية السابق صاحب السعادة السيد غاستون ثورن رئيس وزراء ووزير خارجية لكسمبرغ، الذي بفضل صفاته العالية وخبرته كرجل سياسي ، وتمسكه بمبادئ حرية الشعوب والمساواة بين جميع البشر، قد اضطلع بمسؤولياته كرئيس للدورة الثلاثين للجمعية العامة بالكفاءة والحكمة والكياسة التي نعهد لها فيه . أود أيضا ان اعرب عن ارتياح وامتنان شعب وحكومة بلادي للسيد كورت فالدهايم للعمل البارز الذي قام به بصفته امينا عاما لمنظمة هيئة الامم المتحدة ، وللجهود التي يبذلها باستمرار لخدمة المجتمع الدولي . ان الجمعية العامة قد قبلت انضمام جمهورية سيشيل العضو ١٤٥ في هذه المنظمة ، وارجوان يسمح لي باسم حكومتي ان اهنيء هذا العضو الجديد . ويود وفد بلادي ان ينتهز هذه الفرصة كي يعرب عن شعور الاستنكار وخيبة الامل لدى بلادي عندما اساء وفد واحد استخدام حق النقض مانعا جمهورية انغولا الشعبية من احتلال المقعد الذي تؤهله لها بسالة شعبها . من غير المقبول ان تبقى مواقف بالية وظالمة كهذه في عصرنا هذا مما يعد انتهاكا لمبدأ المساواة بين الدول ، وعالمية منظمة هيئة الامم المتحدة . اذا عزمنا على التسامح ، والعيش في سلام ، وحسن جوار وتعاون ، مع الدول المجاورة فسي جهد مشترك للحفاظ على السلام والامن الدوليين ، فان ممثلي جميع دول العالم منذ عام ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو وبعداها قد التقوا ثلاثين مرة في دورات عادية ، وسبع مرات في دورات غير عادية كي يناقشوا سويا المشاكل الدولية لايجاد حلول لها بتعاون الجميع ، حلول ترضي الانسانية جمعاء . واننا ان نجتمع اليوم في الدورة العادية الحادية والثلاثين سوف تبدي جمعيتنا رأيها في عدة مشاكل

يذكرنا بعضها باننا لم نكتف بعد بما صدر من قرارات وتوصيات ، ومواضيع اخرى تعتبر جديدة وتتطلب منا تحديد وجهتها . ان كثيرا من الشعور بالقلق ازاء مشاكل سياسية ما يزال قائما ، ويبدو لنا من الضروري ان تحظى الاوضاع الاقتصادية من قبل المجتمع الدولي باهتمام خاص وتحليل عميق . ان بطء وسكوت بعض الدول على المقترحات الهادفة الى اقامة علاقات دولية اكثر عدالة ، تذكرنا بالموقف الذي اتخذته الدول الاستعمارية ازاء مطالبة الدول الخاضعة لاستعمارها بالاستقلال ، لقد تغلبت هذه المستعمرات السابقة على من سيطروا عليها وهي تكافح اليوم من اجل اقامة علاقات اقتصادية جديدة بين الدول ، وهذا يزيدنا اقتناعا بخطأ من يطالبون بالبقاء على الاوضاع الحالية . ان تفاؤلنا يرجع الى ان بعض الدول الصناعية اصبحت تتخذ مواقف مواتية للاقطار التي تطرحها دول العالم الثالث وهو أمر يشجع الدول الفقيرة ، التي تحتاج اكثر من غيرها ، الى نظام اقتصادي دولي جديد ، ولهذا فاننا نعرب عن شكرنا لهذه الدول .

ان هيئة الامم المتحدة قد بلغت رشدها ، وهذا يتطلب منا التأمل والحكمة ، ونرجو ان يؤدي هذا العقد الرابع لهيئة الامم المتحدة الى مستقبل افضل للعلاقات الدولية . ان الدول التي ارادت حتى الان ، ان تفرض سيطرتها على الشؤون الدولية وان تكون الوحيده الضامنة للسلام والايمان في العالم يجب ان تقبل الان بان دولاً أخرى تتمسك كذلك بالوفاق والوثام ، وتود ان تشترك مشاركة فعالة في اقامة عالم جديد تسوده الصداقة والاخاء في جو من التضامن والتكافل والتفاهم المشترك .

اسمحوا لي بالتطرق الى هذه المشاكل جميعها لابداء وجهة نظر حكومتي بشأن كل منها . ان حكومة جمهورية بوروندي التي تقدر اهمية الحرية المكتسبة ، والتي تمارس سياسة الاستقلال تود ان تؤكد من جديد تأييدها المطلق وغير المشروط لحركات التحرر الوطنية التي تكافح حاملية السلاح لاعادة وحدتها الوطنية . اننا نفكر بصورة خاصة في المكافحين من اجل الحرية في الجنوب الافريقي .

ان الانتصارات التي احرزت في هذه المنطقة من مناطق قارتنا ، والتي يرحب بها المحبون للسلام والحرية ، وعزم القوى الوطنية على التخلص من النظم العنيفة في سالسبورى وبريتوريا ، تسمح

لنا بتوقع انتظارها في القريب العاجل . كلما اصرت حكومة المنشق المتمرد ايان سميث على عدم نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية كلما ستزيد من دعمنا وتأييدنا لحركة (ANC) في زيمبابوى . ان جمهورية بوروندى ، التي تعتبر ان روديسيا مازال مستعمرة متمردة ، تعتبر ان بريطانيا التي تعتبر هسي الدولة المسؤولة عن ادارة هذا الاقليم يجب ان ترغم ايان سميث ومن يعملون معه على قبول حكم الاغلبية ، وهذا هو الامر الوحيد الذى يكفل لهم الامن . ان بوروندى تؤكد من جديد ان مشكلة روديسيا يجب ان تحل عن طريق القوى الوطنية في زيمبابوى والحكومة البريطانية ، واننا نوجه نداء ملحا الى الحكومة البريطانية كي تعمل على عقد مؤتمر دستورى يكلف بدراسة اجراءات نقل السلطة الى الاغلبية . ومن غير المقبول ان نطالب المكافحين من اجل الحرية بالقضاء السلاح ، ولا ان نفكر في رفع الحظر الاقتصادى والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روديسيا ، طالما ان نتائج ملموسة لم تتحقق . وفيما يتعلق ببريتوريا ، فان حكومة جمهورية بوروندى قد أبدت دائما اعتراضها الكامل على نظام حكومة فورستر العنصرى . ان هذه الحكومة ، التي لا تعترف بكرامة الرجل الاسود بسبب لون جلده ، انما تعتبر سبة في جبين الانسانية ككل . ان سياسة التفرقة العنصرية الشبيهة بالفاشية الهتلرية يجب ان تكافح من قبل كل من يؤمنون بكرامة الانسان . اننا ندين بشدة وبقوة تصرفات الجلادين في بريتوريا الذين يمارسون القمع ضد طلبة المدارس والعمال في سويتو وفي اماكن اخرى لمطالبتهم بحقوقهم الاساسية .

ومن الناحية القانونية ، فان ناميبيا ما تزال اقليما خاضعا لادارة منظمتنا ، وبلادى عضو في مجلس هيئة الامم لناميبيا . ان فشل المنظمة الدولية في الاضطلاع بمهمتها في ادارة هذا الاقليم ، وتحقيق استقلاله وحرية ، لا يرجع الى رفض بريتوريا تقليد السلطة لحركة سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، ولكن يرجع الى التأييد المطلق الذى تقدمه بعض الدول الكبرى لحكومة جنوب افريقيا ، وكما نحن مهتمون ، فاننا مقتنعون انه اذا كانت لدى هذه الدول الكبرى الرغبة لعادات الحرية منذ وقت طويل الى هذه المنطقة من افريقيا .

وفي الصحراء الغربية ، فان بوروندى تعرب عن اسفها لان الفرصة لم تتح للشعب الصحراوى لممارسة حقه في تقرير مصيره . ان الوضع الراهن في هذا الاقليم يتعارض تعارضا صارخا مع قرار منظمة الوحدة الافريقية الذى يوصي باحترام الحدود القديمة التى اوجدها الاستعمار ان هذا الامر الواقع يعتبر سابقة خطيرة في العلاقات الدولية . اننا نعتبر ان حق تقرير المصير لهذا الشعب حق لا مقرر منه ويجب ان يمارسه شعب الصحراء الغربية بسرعة .

وفيما يتعلق بالاقليم المسمى بساحل الصومال الفرنسى ، أوجيوتي ، فان جمهورية بوروندى ترغب في ان تحصل هذه الارض الافريقية ، في اقرب فرصة ، على استقلالها ، وان تمارس سلطاتها دون اى تدخل من الخارج .

ان بلادى تعتبر من غير المقبول تفتيت جزر القمر لان هذا يتعارض مع المبدأ الذى اكدنا عليه اكثر من مرة وهو مبدأ وحدة اراضي الدول .

وفي الشرق الاوسط ، فان موقف حكومتى معروف للجميع ، اننا ندين بدون تحفظ التعنت الاسرائيلي ، ورفض اسرائيل الانسحاب من الاراضي العربية التى احتلتها بالقوة . اننا نكرر تأييدنا المطلق للشعب الفلسطينى في مطالبه المشروعه بممارسة حقه في وطن له .

ونود ان نشكر ، وفي نفس الوقت ، نهنيء الشعب البطل في كل من فيتنام ، وكامبوتشيا ، ولاوس على الدرس القاسى الذى لقنوه للعالم اجمع بدحض فكرة عدم امكانية قهر الامبريالية . ونأسف لان ممثلى جمهورية فيتنام الاشتراكية ما يزالون ينتظرون على باب هذه المنظمة .

ان انتصارات شعوب الهند الصينية ، تؤكد لنا اننا سوف نحتفل عما قريب بتوحيد كوريا — سلميا ، ففي هذا الجزء من العالم حيث يشكل الشعب امة كورية واحدة ، ملاحظ ان هذا الشعب ما يزال مقسما رغما عنه ، ورغم اعتراضات المجتمع الدولي ، وتعتقد بلادى ان السلم في هذه المنطقة لن يتحقق الا عن طريق التوحيد السلمى لكوريا المستقلة دون اى تدخل خارجي ، وعن طريق سحب كافة القوى الاجنبية الموجودة في كوريا الجنوبية وفقا للقرار ٣٣٩ ب (د - ٣٠) للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، ان منظماتنا يجب ان تضطلع بمسؤولياتها كاملة وان تعوض شعب كوريا عما لحقه من اضرار .

وفي سان فرانسيسكو قررت (٥١ دولة فقط بعد مشاعر القلق التي ولدتها الحرب الجديدة ، ان توافق على الميثاق الذى سيحكم الانسانية جمعاء . ان الدول الكبرى التي كانت تعتقد انها الوحيدة الكفيلة بحماية الانسانية اوجدت لنفسها مبدأ ، من المفروض ان تحترمه ، وهو المساواة في السيادة لجميع الدول . وبما ان جمهورية الصين الشعبية لم تكن بالامس القريب قادرة على ان تحتل مقعدها بيننا بسبب حق النقض ، فان انغولا وفيتنام اللتين ايدها طلبا انضمامهما اكثر من ١٢٣ دولة عضو في هذه المنظمة ما تزالان خارج اسرتنا الكبيرة . وهذا امر لا يمكن ان يدوم .

ان الامن والسلام اللذين كانا اساس انشاء هذه المنظمة العالمية لا يمكن ضمانهما الا عندما تفهم كافة شعوب العالم انها بروح من الاخاء يجب ان تسيروا في يد بعضها لاقامة مجتمع عادل ومنصف . وفي رأينا ان الفوارق التي نلاحظها بين الدول الفقيرة والغنية تعتبر مصدرا من مصادر عدم الاستقرار في العالم ، وبينما يهتم بعضنا اول ما يهتم بالتسلح ، فان عددا كبيرا من الدول الاخرى تحاول ان تواجه مشاكل الفقر والعوز والجهل . ومنذ بضع سنوات فان ممثلي دول العالم الثالث يجتمعون اما فيما بينهم أو مع ممثلي الدول الغنية لمناقشة الاوضاع غير المنصفة لاغلبية الجنس البشرى . ان لقاءات جورج تاون ، وداكار ، وليما ، ومانيلا ، ونيروبي ، ثم اخيرا لقااء كولومبو ، ولقاء المكسيك ، يمكن ان توفر لنا التحليل الذى اجرته الدول النامية للوضع الاقتصادى الدولي . وازافة الى ذلك الدورتان الخاصتان السادسة والسابعة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، وفيما بينهما الدورة العادية التاسعة والعشرين لهيئة الامم المتحدة التي القت الضوء

على الفوارق الصارخة في العلاقات الاقتصادية الدولية . هذا دون ذكر مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي يتعثر في العاصمة الفرنسية .

واود بايجاز وبصورة شاملة ان اتحدث عن هذه النقاط لابداء وجهة نظر حكومتي في هذه القضية التي تعتبرها بوروندى هامة للغاية .

وخلال وجود منظمة الامم المتحدة ، فقد كان عليها ان تواجه مشاكل ذات ابعاد دولية وان تمارس كل نفوذها الادبي لحل ازمت كان من الممكن ان تؤدي بالعالم الى كوارث لا يمكن قياس ابعادها . وهذا يعتبر موضع فخر لمنظمتنا دون شك . ولكن المشاكل السياسية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمشاكل الاقتصادية يجب ان تحل ، ومن دواعي سرورنا ان نرى المجتمع الدولي بعد ان اعترف باهمية هذه المشاكل . رغم تأخره في ذلك - اصبح يهتم اكثر واكثر بالعلاقات الاقتصادية ويبذل جهودا لاضفاء طابع جديد عليها . وعلاوة على ذلك فاننا نلاحظ بالاسى والمرارة ان بعض الدول المتقدمة تحاول ان تصبغ صبغة المواجهة على المناقشات التي تدور الان لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ان حكومة بلادى تعتبر ان هذا الاسلوب يشكل عقبة كأداء تعرقل الجهود الرامية الى تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على اسس اكثر عدالة .

ان الدول المتقدمة ، من جانبها ، قد اظهرت خيالا واسعا في المجالات الدولية المختلفة المعنية بالمشاكل الاقتصادية . ففي عام ١٩٧٤ ، وبناء على مبادرة من الرئيس هوارى بومديين ، عقدت الدورة السادسة الخاصة لهيئة الامم المتحدة ، وقد اعترف البعض بالضرورة الملحة لاقامة نظام اقتصادى جديد قائم على التكافل والمساواة بين الدول . وفي نهاية تلك الدورة ، اقرت الجمعية العامة من بين ما اقرت ، الاعلان الذى يقضي باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، واعترفت بسيادة الدول المطلقة على مواردها الطبيعية .

ان حكومة بلادى تعتبر ان المجتمع الدولي يجب ان يدعم جهوده كي توافق كافة الدول على اجراءات محددة لتطبيق مضمون هذا الاعلان . وهكذا فقط ، وتحقيقا لهذا الغرض ، عقدت الدول النامية عدة لقاءات للفت انتباه الرأى العام الى تلك المشكلة .

لقد أبرزت مجموعة ال ٧٧ ، في لقاءها بدار سنة ١٩٧٥ ، آثار استغلال المواد الأولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية . ان المغالاة في استغلال هذه الموارد ، التي بدأت مع بداية العصر الاستعماري ، والذي يستمر بصورة مذهلة من قبل الشركات عبر القومية ، قد أضرت باقتصاديات الدول النامية ، حتى أنها أصبحت غير قادرة على مواجهة الأزمات الحادة التي تهز اقتصاديات أكبر الدول . ويجب على الدول المستوردة للمواد الأولية ، لاتاحة الفرصة للدول النامية لكي توفر الموارد اللازمة لتحقيق تنميتها ، ان تقبل دفع أسعار أكثر عدالة لهذه السلع . وفي ليمبا ، فان مؤتمر التصنيع والتعاون الدولي ، والمؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز قد أكدوا بما فيه الكفاية ، على أهمية تضافر الجهود لاخراج شعوب العالم الثالث من حالة التخلف التي تعانيها . ان المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز قد أكد على أهمية التعاون الاقتصادي الدولي ، القائم على مبدأ المساواة ، وتبادل المصلحة . وخلال الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، أعربت دول عدم الانحياز ، بوضوح ، عن متطلبات الدول النامية في مجال التعاون الدولي . ونحن نعتبر أن القرار ٣٣٦٢ الصادر عن الدورة السابعة الخاصة ، وان كان لا يفي تماما برغبات الدول النامية ، الا أنه يعتبر خطوة الى الأمام نحو اقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة .

لذلك ، فان بلادى تناشد المجتمع الدولي أن يدرس - بعناية - موضوع التعاون الاقتصادي بين الدول . وفي نظر بعض خبراء "الغذاء" ، فان العالم مهدد بأزمة غذائية حقيقية في السنوات المقبلة . ما الذي نفعله حتى نتجنب هذه الكارثة ؟ لا نستطيع أن نحدد ذلك . ولكننا نعلم أن هناك خبراء آخرين ، زملاء لخبراء "الغذاء" ، يواصلون - الى أبعد مدى - زيادة النفقات بغرض المظهر ، الذي يعتبر التسليح أكثر أمثلته بشاعة .

ان الدول النامية ، التي تبذل جهودا مستمرة للقضاء على مقاومة القوى الامبريالية التي ترفض ادخال أى تغيير على النظام الحالي ، تقدر تماما تأييد القوى التقدمية في الدول الصناعية لها . وفيما يتعلق بنا ، فاننا نعتبر ان جهود هذه الدول ينبغي دعمها حتى نستطيع أن نعطي للعقد الجديد دفعة لا رجوع فيها ، نحو اقامة علاقات اقتصادية دولية ديمقراطية حقا .

وان نواصل عملية التحرر الاقتصادي ، فان مجموعة ال ٧٧ ، في مؤتمر مانيلبا الذي عقد في بداية العام الحالي ، قد تقدمت باقتراحات محددة تفي - في رأينا - بمصالح الدول المتقدمة

والدول النامية . ان اعلان وبرنامج عمل مانيلا ، يعتبران وثيقة ذات أهمية قصوى ، بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية ، ليس فقط بصفتها مطلبا مشروعا لدول العالم الثالث ، ولكن بصفتها اطارا عاما يمكن أن تتطور فيه العلاقات الاقتصادية بين الدول ربما المتقدمة منها .

كانت مجموعة ال ٧٧ تأمل أن توافق - دون صعوبة - كافة الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة على هذه المقترحات المعقولة ، وخاصة الاقتراح بالموافقة على برنامج متكامل للسلع الأولية ، وانشاء صندوق مشترك لتمويل المخزون السلمي . ولكن خيبة أملنا كانت كئيبة ، عندما لاحظنا في المؤتمر الرابع للتنمية والتجارة ، ان بعض الدول الأكثر غنى اعترضت على انشاء هذا الصندوق ، وحاولت أن تقنعنا بأن بنكا دوليا للموارد يفي بمصالح الجميع ، بصورة أفضل .

وفيما يتعلق بنا ، فاننا نعتبر ان البرنامج المتكامل سوف يحمي مصالح الجميع ، لأنه يسمح من ناحية ، للدول النامية بضمان قدر معين من الاستقرار في عائدات صادراتها ، كما يسمح ، من ناحية أخرى ، للدول النامية بتمويل منتظم لصناعاتها القائمة على المواد الأولية .

ولذلك ، يوجه وفد بلادي ، من فوق هذه المنصة ، نداء ملحا لكافة الدول ، لاتخاذ اجراءات محددة وسريعة لتنفيذ التوصيات الأخيرة الصادرة من مؤتمر التنمية والتجارة الرابع .

وبالرغم من كافة الجهود التي تبذلها الدول النامية ، باستمرار ، اما في اطار منظماتنا ، واما في اللقاءات الدولية الأخرى الشبيهة بلقاءات دول عدم الانحياز ، ومجموعة ال ٧٧ فان الفجوة بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية تزداد عمقا . ويرجع ذلك ، أساسا ، الى عدم وجود الارادة السياسية لدى بعض الدول المتقدمة . وفي مجال الانتاج والاستثمار ، فان الشركات عبر الوطنية ان تؤيدها القوى السياسية التي ترتبط بها ما تزال تلعب دورا سيفا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث ، وتشكل خطرا دائما يهدد الاستقرار السياسي للدول الفتية . وفي مجال التبادل والتجارة ، فان السلع المصنعة وشبه المصنعة التي تنتجها الدول النامية ما تزال تواجه قيودا جمركية وغير جمركية ، لا يمكن تخطيها ، توجد لها الدول النامية وخاصة دول الاقتصاد القائم على السوق ، وذلك لتأكيد سيطرتها على الأسواق التقليدية .

وبالنسبة للشؤون النقدية ، فاننا نكرر نداءنا للدول القوية اقتصاديا ، حتى تقرر اجراء اصلاح لنظام النقد الدولي الحالي ، بما تسمح لاقتصاديات الدول النامية بمواجهة المشاكل التي

تتعرض لها . ان ذبذبة الأسعار والمزايدات النقدية ، هي من أهم العوامل التي تلقي أكبر عبء على موازنات الدول النامية ، وتزيد من عبء ديونها الخارجية بصورة لا تحتمل . اننا نقدر أن نفس هذه الدول الكبرى هي التي تفرض علينا التخلف واليأس ، وهي التي لا تألو جهدا لاثقال ديوننا بحيث تزيد من تبعية الدول الضعيفة اقتصاديا ، الأمر الذي يؤثر على استقلالها السياسي .

توجد في مجموعة الدول النامية ، فئة من الدول تستحق اهتماما خاصا من قبل المجتمع الدولي . واني اتحدث عن الدول الأقل نموا ، وغير الساحلية والتي عليها أن تتخطى عقبات اضافية بسبب وضعها الجغرافي . ان مصروفات النقل المرتفعة تؤثر على عائداتها من الصادرات ، وتزيد من أسعار واردات هذه الدول .

ان حكومة بوروندى تولي أهمية كبرى ، لعقد اتفاق دولي يعترف للدول غير الساحلية بحرية الوصول من وإلى البحر ، كما اقترح في مؤتمر مانبلا الأخير .
وعلاوة على ذلك فاننا نطالب الدول الأكثر غنى بأن تقدم مساعدة إضافية لهذه الفئة من الدول في اطار جهودها للتخلص من التخلف . ونحن نعلم ان الوسائل والامكانات موجودة ، الا انها يجب أن تستخدم غير استخدام . اننا نواجه عاجزين سباق التسلح ، بين الدول الكبرى التي تنفق مبالغ طائلة لانتاج أسلحة الدمار الشامل . واننا نعلن بصوت عال اعتراضنا على بعثرة هذه الموارد ، بينما يتخبط ثلثي الانسانية في الجهل والعوز واليأس . اننا نؤكد أن نسبة صغيرة من الميزانيات العسكرية في الدول الكبرى ، اذا ما خصصت لتنمية القطاعات الأساسية في الدول الفقيرة ، فانها سوف تساهم مساهمة كبيرة في رفع مستوى معيشة الشعوب الفقيرة ، ونعلم ان ميزان الرعب ليس هو الميزان الذي سيكفل السلام العالمي ولكن الذي سيكفل هذا السلام هو تنمية الدول الفقيرة بسرعة . وهذا هو العامل الحاسم في دعم السلام والأمن الدوليين .

السيد نوفوييز (باراغواي) (الكلمة بالانكليزية) : هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي فيها الفرصة للتشرف بالحديث في الجمعية العامة ، منذ أن أصبحت وزيرا للخارجية في باراغواي ، وأود هنا أن أعبر عن آراء حكومة بلدي فيما يتعلق بجدول الأعمال الطويل لهذه الدورة ، والذي نجتمع هنا لمناقشته ، وكما جرت العادة فاني مسرور غاية السرور ، لكي أحيي كل المندوبين المحترمين الجالسين في هذا المحفل الدولي . الرئيس أميراسنغ الذي كان عمله بالغ الفاعلية ، ورئيس الوزراء غاستون ثورن ، والذي تركت المعيته علاماتها على عمل أولئك الذين رأسوا من قبل بامتياز مداولات هذه الجمعية . والأمين العام السيد فالدهايم الذي أعطانا بنشاطه المستمر دليلا واضحا على اخلاصه . وأود أيضا أن أرحب ترحيبا قلبيا بجمهورية سيشيل التي أصبحت عضوا في منظمنا وبذلك وضعت في عنق المنظمة أمانة تشكيل مستقبلها . ومن الواجب علينا ألا نخيب ظنهم ، وأن نشارك في تشجيع التقدم الاجتماعي لكل سكان كوكبنا .

ان ميزان القوى يسير على نمط يكاد ألا يتغير ، وذلك بسبب بسيط ، هو أن التاريخ أصبح بالغ التعقيد وأولئك الذين لا تتوفر لديهم القوة يقعون تحت رحمة ومزاج ، الذين يستخدمون القوة كأداة لسلوكهم . ومع كل فان هذه المنظمة ، في وضع مبادئها ورسم أغراضها تدعي لنفسها سيادة

التعقل ، لتعويض الفرصة لمن فاتتهم الفرصة ، وأعطت لغيرهم . ونحن نكافح من أجل تحقيق المبادئ الواردة في الفصل الأول من الميثاق . ولهذا السبب تأتي الى هنا عاما بعد عام لتجديد ايماننا في القوى التي تقود البشرية ، لأنه بدون وجودها أو مساعدتها لتعرض كوكبنا أكثر من مرة لكي يصبح أتونا وجحيما من الجنون الذرى . ولهذا السبب فان بلدى وبلاد أخرى كثيرة تشكل الأغلبية في هذه الجمعية تعتبر موضوع السلام ، هو الموضوع الذى نرغب فيه ، ونتمنى أن يسود لأنه لا توجد لدينا القوة لاتخاذ القرارات السياسية لاقامة السلام على أساس راسخ . ونحن ندرك ان وحدتنا هي قوة وأداة لتحقيق ذلك . وباراغواي اسهمت بقوتها الروحية الهائلة في خدمة قضية السلام . وكما هو الحال في الجنس البشرى ، فان الوجود المادى هو عرض من عوارض التاريخ ، ومع ذلك فاننا لا نقبل موقفا نجد فيه بلاد تطالب بكرامة أكثر من غيرها . هنا في الأمم المتحدة معيار وحيد للكرامة والاحترام ، ولخدمة أهدافنا النبيلة ، وبلدى باراغواي يحتل مكانه الذى يستحقه في مجتمع الأمم ، ويشعر بالمسؤولية لكي يقوم بمشاركة نشطة في الأمم المتحدة حيث يتقرر مصير العالم . ان بلدى له مكان مشروع في هذه الجمعية ، لأنه اكتسب بشخصيته عن طريق العمل الشاق والنشاط الكبير .

واضح من جدول الأعمال الطويل المعروض على الدورة الحادية والثلاثين للجمعية ، ان هناك موضوعات نريد أن نتناولها بسبب الاهتمام الخاص الذى توليه بلدى لها . ونحن نقدر مهام مجلس الأمن والأمن العام . وحينما نفكر في الأزمات الكثيرة التي عولجت في هذا الجهاز ، فاننا بالتأكيد نستطيع أن نقول انهم قاموا بمهمتهم . وباراغواي شأنها شأن معظم البلدان الممثلة هنا لديها ثقة كاملة في هذه الينابيع الحيوية لهذه المنظمة الدولية ، ونأمل في أن الانتخابات التي سوف تتم بالنسبة للمناصب العديدة أن تأتي تأييدا للقرارات السلمية التي اتخذها مجلس الأمن وأميننا العام .

وسبب تجاربنا الخاصة بالاضافة الى أسباب أخرى فان لدينا مواقف محددة فيما يتعلق بموضوعات تصفية الاستعمار ، لان تلك الكلمات التي تستخدم في القاموس العصرى يمكن أن تؤدى الى الأخطاء . فالحصول على الاستقلال حق لا ينازع فيه ، وقطع الروابط الادارية ليس دائما الحل الملائم ، بل أن هناك مواقف نجد فيها ان عملية تقرير المصير يجب النظر اليها في ضوء الطليقة التاريخية للأراضي ، وللموقف السياسي السائد .

ان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار وصل الى عدد من المنجزات القيمة . واتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ لم تواجه بالكامل تحديات البحر في هذا العصر التكنولوجي . فليست البلاد التي استفادت من التراث في البحر الاقليمي هي التي تستفيد فقط ولكن هنالك بلدان أخرى لها آمال كبيرة في البحار . ويتوقف الكثير منها على ملكية المواني ولكن لم يعد هذا أمراً حيويًا ، وذلك بسبب وسائل الاتصال الحديثة ، فالعلم والتكنولوجيا يمكنان من اكتشاف ثروات جديدة في باطن التربة ، ومع التفجر العلمي فان هذا يثير مشكلات جديدة متعلقة بالمواد الغذائية وانتاج الطاقة ، والبحار تفتح امكانيات جديدة للتغلب على هذه الأزمات ، كذلك فان الاستخدام الماهر للبتروول ، واستخدام الموارد الأخرى في البحار يمكن أن يساعد في التغلب على هذه الأزمات .

ومع ذلك ، لا يبدو أن المؤتمر الثالث لقانون البحار ، سوف يحقق نتائج مرضية في هذا الوقت . وإذا وجدنا حولا معينة الآن ، فإننا نخشى انها لن تكون حولا على المدى الطويل . فان الاقتراحات الخاصة بجعل المنطقة الاقتصادية ٢٠٠ ميل بحري ، قد أثارت اعتراضات عديدة ، فان الدول غير الساحلية ما تزال يساورها شك كبير فيما اذا كانت سوف تعطى بعض الحقوق المشروعة مثل المشاركة في مزايا استغلال موارد البحر وغيرها ، رغم أنه في حالة بلادى فانه لأسباب سياسية وتاريخية وجغرافية ، سوف تواصل باراغواي التفاوض على اساس ثنائي لايجاد حلول لهذه المشكلة الاساسية لقانون البحار . وان امامنا مهام بالغة الاهمية تشبه تلك التي نقلت الانسان من كوكبه الى الفضاء الخارجي . واسمحوا لي ، بهذه المناسبة ان أهنيء السفير ، أميرا سنغ ، على قيادته للمؤتمر الثالث لقانون البحار ونحن ننتظر النتائج الايجابية التي يمكن ان تتحقق نتيجة للإدارة الحكيمة لهذا المؤتمر .

مازلنا معنيين بقضية نزع السلاح ، ويسعدنا أن نعترف بالجهود التي اسهمت فيها اللجنة الخاصة في هذا المجال . ونحن الآن في منتصف عقد نزع السلاح . ولكننا ، للأسف ، لم نجد بعد تقدم حقيقيا فعلا في هذا المجال يهدئ من مخاوفنا . وان المبادرات العديدة لتحقيق تصفية الاستعمار ، بعيدة كل البعد عن التحقيق . ونحن نشعر بقلق عميق لسباق التسليح في الأمريكتين . ونأمل أن حصى التسليح هذه سوف تنتهي .

وتشعر باراغواي بحساسية خاصة بالنسبة لمسائل حقوق الانسان . وانني أذكر ذلك في هذا الوقت لأن بلدنا قد واجه حملات ضده لتخريب مكانته الدولية . ومنذ قرون مضت ، وحينما اضطرت الهنود القهامي ، سكان البلد ، الى اراقة دماهم ضد الاسبان ، برزت بلادنا . ولذا ، فنحن نقدر الحرية والاستقلال لانهما يكمنان أساسا في وجودنا . ولم تكن في بلادى اطلاقا مشكلات عنصرية أو دينية تعرض وحدتنا للخطر . ولا يوجد تمييز عنصري أو أى نوع آخر من التمييز في باراغواي وان حكومتنا كانت في الماضي وما تزال تواصل بذل الجهود من أجل ان تدمج في مجتمعنا المجموعات القليلة التي ماتزال خارج هذا المجتمع . وان بعض فلسفات اليوم ، وخاصة الفلسفة الماركسية ، حاولت ان تخضع ارادتنا وتفكيرنا لمصالح أجنبية . وقد أحبطت هذه المحاولة التي كانت ترمي الى

تقطيع النمو المنسجم في بلادى . ومع ذلك ، فقد بذلت دعايات ومحاولات ضد الدفاع المشروع الذى انتهجته حكومة بلادى وما تزال تواصل انتهاجه حتى تتجنب الخضوع للإمبريالية والشوعية . وقد تمكنت باراغواي في ظل استقلالها السياسي تحت قيادة حكومة الرئيس سترواسنير من المحافظة على الاستقرار ، كما تمكنت من ان توقف بطريقة تقديمية بعض المشكلات مما مكنا من تحقيق بناء تحتي ، والمحافظة على نظام الحكم الديمقراطي . ولكل هذه الاسباب ، نحن مهتمون أيضا بقضية حقوق الانسان . ولذا ، فان وفد بلادى سوف يؤيد بالكامل كل المبادرات التي يمكن ان تثار عند مناقشة هذا الموضوع .

وهناك موضوع آخر يتصل اتصالا وثيقا بهذا الموضوع ، ألا وهو الارهاب الدولي ، تلك التجربة الاليمة بالاضافة الى تهديد الحرب النووية ، التي تعتبر مشكلة حقيقية . ونحن ندين بشدة كل انواع العنف باعتبارها وسائل بدائية . وان ما نسميه حضارتنا سوف تهلك بطريقة بائسة اذا لم يتحقق ذلك . وانني أؤيد بكل شدة أى نص يمكن ان يقدم من أجل ان نكافح الارهاب بطريقة فعالة .

ان السكرتارية تدعو الى عقد مؤتمر في العام القادم لمعالجة مشكلات المياه ، وهذا الموضوع تعلق عليه بلادى أهمية خاصة . ان نمو سكان العالم ، والنشاطات الصناعية يجعل كمية الموارد المتوفرة في العالم حاليا غير كافية . وان التجمعات الكبيرة للبشر في مساحات صغيرة قد أسفرت عن درجة كبيرة من التلوث وتعرية البيئة . وهناك ادراك بين الدول لهذه المشكلة . وان هذا ينعكس ، بصفة خاصة ، على عقد مؤتمر خاص بالبيئة ، وان العقد الدولي للبيئة ، واجتماعات أخرى تؤكد على أهمية مؤتمر البيئة القادم والذي نوليه أهمية خاصة ، ونتوقع منه نتائج مشجعة .

هذه هي الخطوط الرئيسية التي سوف يتبناها وفد بلادى في تعامله مع القضايا التي أشرت اليها بصورة دقيقة . وأود أن أعبر عن آمالنا في أن مداولات هذه الدورة للجمعية العامة سوف تسهم في دعم آمالنا في عالم يواصل التمسك بقيم لاغنى لها ، والتي توضح كل يوم معجزة الحياة اليومية . في هذا الاقليم من العالم ، العزيز على قلوبنا ، والذي نسميه الأرض .

السيد مونتيل أرغيلو (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، باسم بلادى ، وبالاصالة عن نفسى ، يسعدني أن أعبر ، للسيد الرئيس ، عن التهاني القلبية لوفد بلادى على انتخابه لرئاسة الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ان العمل الممتاز ، الذى قتم به كرئيس للمؤتمر الثالث لقانون البحار ، يضمن لنا ادارة حكيمة وفعالة لأعمالنا ، مما يكفل لها النجاح . وأود أيضا ان أشيد بسلفكم السيد رئيس الوزراء ، ووزير خارجية لكسمبرغ غاستون ثورن لرئاسته الحكيمة للدورة الثلاثين للجمعية العامة .

فباسم حكومتى ، وباسمى أود أن أحيي ، بصفة خاصة ، أميننا العام ، السيد كورت فالدهايم ، الذى خدم منظمنا بتفاني واخلاص وأمانة ، جعلته يستحق عرفان العالم اجمع . ان طريقة تفسيره لتطلعات الانسانية ، وكفاحها الدائم ، لاقامة السلام ، ولتحقيق تقدم الشعوب ، والأمن الدولى ، يجعل منه أحد الشخصيات البارزة في المجال الدولي ، ونود أن نعرب للسيد كورت فالدهايم عن أطيب تمنياتنا لمستقبله الذى يعتبرها ما جدا بالنسبة لخدمة المجتمع الدولي ، وأود ، بصورة خاصة ، أن اعرب عن شكرنا باسم رئيس بلادى ، وباسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية لاقتراح ترشيحنا كأحد نواب رئيس الجمعية العامة . أود أيضا ان اشكر كل الدول الاعضاء التى اعطت تأييدها لصالح بلادى لهذا المنصب وكما فعلنا فى الماضى ، فاننا سنتعاون تعاونا كاملا مع رئيس الجمعية العامة فى الاضطلاع بمهامه ومسؤولياته .

فى هذا العام . اننا نرحب بوفد سيشيل الوفد الجديد فى منظمنا ، ونأمل أن يتحقق المبدأ الاساسى للعالمية بصورة كاملة ، فيجب دائما أن نضع هذا المبدأ نصب أعيننا ، وألا نتأثر برأى عن نوع معين من الحكومات ، أو عن الأسلوب الذى تعالج به احدى الدول أمورها ، فهذا يرتبط بولايتها الخالصة .

فى البيان الذى أدليت به فى العام الماضى ، امام الجمعية العامة قلت أنه ليس لنا أن نفخر بتصرف المجتمع الدولي فى المرحلة التى نتدارسها ، فان الاحداث التى جرت ، وخاصة فى الشهرين الاخيرين ، ولو انها لم تحسن من الاوضاع بصورة عامة ، ولكنها جعلنا نتفائل بحذر بالنسبة لتحسن الأوضاع فى المستقبل . من الواضح أن هناك تخفيفا لحدة التوتر بين الدول الكبرى وان هذه الدول الكبرى قد لمست تكافؤها ، وضرورة اقرار السلام فيما بينها .

ولأسف بالنسبة للدول النامية ، عليّ أن أعلن من جديد ، بايمان متزايد ، أن ظروف السلام أصبحت تزداد صعوبة كل يوم ، في لبنان فان الموقف المضطرب الذى نشكو منه جميعا قد تفاقم ، وأن هذه الدولة التى أصبحت مفرقة بسبب منازعات لا يمكن أن نتنبأ بآثارها ، فمصير لبنان ، يؤثّر دون شك على الموقف العام في الشرق الأوسط ، الذى لا يمكن أن نقف منه موقفا حيا ديا . ولذلك فاننا نناشد كل القوى أن تأخذ جانب الحذر حتى لا يتفاقم هذا الموقف . اننا لا نؤيد النظرية البسيطة ، التى تقول أن اسراييل هي المسؤولة عن الأوضاع العامة ، وعن المصاعب الموجودة حاليا ، واننا على يقين من أنه توجد في الشرق الأوسط عناصر خارجية عن المشكلة بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، وهذه العناصر الخارجية لها وسائلها في العمل ، ولها معتقداتها ، التى أدت الى الأوضاع الحالية . وهناك عدة دول تأثرت بعملية القلاقل المستمرة هذه ، ادت الى تأخير رفع مستوى معيشة بعض الدول ، وعند ما فهمت الخطأ الذى وقعت فيه أخذت هذه الدول الاجراءات اللازمة ، لتعويض مافاتهما ، وعدل البعض الآخر عن اللجوء الى القوة ورأت أنه من الممكن أن يقيّد علاقاته الدولية الى حالتها الطبيعية ، أما دول اخرى فقد لجأت الى نزاعات داخلية دامية بعودة وحدتها الادارية والسياسية المعرضة للخطر من قبل عناصر خارجية تسيطر عليها قوى أجنبية ، ناسية ان السلام هو أسلم طريق لتأمين وحدة الأراضي ورفاهية شعوبها ، وفي رأينا أولا ، وقبل كل شيء ان الحلول لمشاكل هذه المنطقة موجودة ، اننا نصبو جميعا الى السلام ، ولكن الأطراف المعنية مباشرة هي التى يمكن أن توجد الحلول لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التى بموجبها ستقبل الحلول من جميع الأطراف . ان ما يجب ان نفعله هو أن نحث ونشجع على اجراء مفاوضات مفتوحة تكون مدفوعة فقط بالرغبة لايجاد سلام الذى لا يخرج منه أحد منتصرا ، وأحد مهزوما .

لقد أبدينا ارتياحنا في العام الماضي للاسراع في عملية تصفية الاستعمار ، لقد شاهدنا الانطلاقة الهائلة للدول الافريقية ، وهي تكرر عملية التحرير التى تمت منذ قرن ونصف قرن في القارة الامريكية ، ان الشعوب الافريقية التى وضعت فيما مضى في أوضاع استعمارية لا أمل فيها أصبحت تمارس حقها في تقرير المصير ، وتشكل اليوم دولا مستقلة تعطي قوة متزايدة لمنظمتنا ، ولكن هناك اختلافات واضحة في الأساليب المستخدمة ، لتحقيق الحرية والتعاون الدولي ، ففي

بعض الحالات كانت الحرية نتيجة كفاح دامي اثبت فيه السلاح ، ما انكرته القوانين ، وفي هذه الحالات فان الجراح لا تشفى بسرعة، والعودة الى التعقل بعد التطرف يعتبر بطيئا ، ففي هذه الدول تم الحصول على الحرية بفضل تغيرات ثورية . ان وجود العناصر الخارجية في بعض الحالات يعطل ابداء رغبة الشعب بصورة سليمة ، ويتم انتهاك حق تقرير المصير ، وهكذا فان قوى التدخل قد حددت طريقا ايدولوجيا رسم في الخارج لا يعبر دائما عن مصالح ومتطلبات الشعب ، ان حكومتي ترجوان تحل المشاكل الصعبة التي تواجهها الدول الافريقية عن طريق التفاوض ، وأن يتخذ المجتمع الدولي الاجراءات اللازمة ، لارساء قواعد البحث عن أسلوب سليم للتنمية الاقتصادية والاستقلال السياسي . وان نتحدث عن مشاكل افريقيا ، فاننا لانوى أن نكتفي بالاعراب عن ألمانا في تحقيق المساواة والعدالة . ولكنني أود أن أعلن أننا لن نتبع سياسة تتعارض مع تصرفاتنا ، فاننا عند ما نعلن مناهضتنا للتفرقة العنصرية فاننا نطبق هذه السياسة بالفعل في بلادنا ، ويعلم شعبنا أنه يستطيع أن يساهم بطريقة أكثر فاعلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الى الحد الأقصى ، ولا نريد ان يكون هناك أى مجال للشك في معارضتنا للعنف ، ونحن نعتقد أن الحوار الوطني والدولي ليس له من بديل كوسيلة لتشجيع التقدم الرشيد للمؤسسات الانسانية وان هذا الحق نفسه يعطى الحق لجميع الشعوب أن تعيش بخصائصها ومميزاتها الذاتية سليمة .

ولهذا السبب أيضا فنحن نأسف لأنه في مسائل نزع السلاح لم يحل الا القليل منها حتى الآن ، ان سباق التسلح مستمر بطريقة اكثر كثافة ، ليس فقط من جانب القوى العظمى ، ولكن من جانب دول متوسطة ، ودول صغيرة حولت الى انتاج الاسلحة وتكديسها موارد اقتصادية وبشرية هائلة جديدة بالاعتبار يمكن أن تستغل للاسراع بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاجها سريعا شعبونا .

ورغم ذلك فان سباق التسلح الجديد يستمر في زيادة التوتر الدولي بما يهدد السلم والأمن العالميين . وحكومة وشعب نيكاراغوا يرفضان استخدام القوة كأداة في السياسة الدولية ، والقوة الوحيدة التي نحتفظ بها في بلدنا هي القوة التي لا غنى عنها لضمان النظام العام ، والتطور العديد لمؤسساتنا ، وتلجأ حكوماتنا الى الحلول السلمية في المنازعات الدولية ، وميزانيتنا العسكرية صغيرة للغاية وكثير مما هو مخصص لعمل القوات المسلحة يستخدم في مساعدة المجتمعات المحلية لمساعدة تنمية بنائها التحتي أو لمساعداتها على تحقيق مستويات أفضل في التعليم .

وهذا يصدق ، بصفة خاصة ، في حالة انتشار الأسلحة النووية التي تزداد كل يوم . وفي أمريكا اللاتينية اتخذنا الخطوة الأولى نحو حظر هذه الأسلحة بالرغم من أن احدى القوى النووية الكبرى لم تصادق بعد على البروتوكول الثاني لاتفاقية تلاتيلوكو ، وفي حالة الأحداث الأخيرة في هذا الميدان أعتقد أن جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تلقى التأييد الحازم وذلك لضمان استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية فقط .

وفي السنوات الأربع الأخيرة ، ركزت الأمم المتحدة على البحث عن حل للارهاب الدولي ، هذه الصورة الاجرامية للعمل السياسي ظهرت بطريقة متفرقة ، وبعد الحرب العالمية الأولى بذلت محاولات لوضع قيود على مرتكبي هذه الجرائم ، وفي المؤتمر الدولي لتوحيد القانون الجنائي في العشرينيات والثلاثينيات استرعى الانتباه مرة أخرى ، الى الارهاب ، تلك الأعمال التي أشير اليها على أنها جرائم ارهابية ، بما في ذلك الجرائم التي لا يمكن أن يغطيها اللجوء السياسي . وعلقت الأمم المتحدة أهمية أقل نسبيا على هذه المشكلة ، ولجنة القانون الدولي حينما حاولت تعريف حالات انتهاك السلام والأمن بالنسبة للبشر بطريقة عامة ، وربط عمل اللجنة الخاصة بتعريف العدوان ، وعلان مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالعلاقات الودية بين الدول ، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة ، والاجراء الذي اتخذته رابطة الدول الأمريكية في عام ١٩٧١ للوصول الى اقرار اتفاقية لمنع ومعاينة أعمال الارهاب كانت كل تلك من بين الأمور التي لها أهمية دولية ، وأيضا ما قامت به منظمة الطيران المدني عن طريق اتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣ ، بالإضافة الى اتفاقية الهوج عام ١٩٧٠ ، واتفاقية مونتريال سنة ١٩٧١ وكلها تشكل جهودا لها أهميتها ، وقد بذلت جميعها قبل بحث هذا الموضوع في ههظمتنا ، والجهود التي أحيطت والتي سخر منها عن طريق انكار بعض البلدان أو رفض بعض

البلاد ، أن تمنع التجاء مثل هؤلاء المجرمين وفي الدورة السابعة والعشرين شكلت لجنة خاصة من خمسة وثلاثين عضواً وكان بلدى عضواً فيها ، وقدمت هذه اللجنة تقريراً الى الدورة التالية ، ولكن لم يتخذ أى اجراء حول هذا الموضوع . وفي رأى حكومة بلدى ، ان هناك حاجة الى اتخاذ اجراءات فعالة ، لأن هذه الأعمال تؤدى الى المزيد من الضحايا الأبرياء ، ولا يمكن أن توجد مبررات لمثل هذه الأعمال ، وقد تمت دراسة الأسباب التحتية للارهاب وأسباب السلوك الارهابي ، ولكن هذه الدراسة لا يمكن أن تستخدم كذريعة لارجاء اتخاذ اجراءات محددة لمنع ووقف أعمال الارهاب . يجب اتخاذ اجراءات فعالة لضمان عدم تقديم أية دولة تعاوننا لهذه الأعمال الارهابية ، والتأكيد على انه اذا قدم بلد مساعدة لهم يجب أن يعاقب على ذلك .

وأود أن أؤكد من جديد هنا ايمان بلادى انه لا يجب أن تألو جهداً في أن نحث جميع الدول على الا تكون ملجأً سياسياً للجرائم السياسية اذا أردنا ايجاد حلول لهذه المشكلة . وقد استمع وفد بلادى باهتمام بالغ الى أن جمهورية المانيا الاتحادية ستطلب ادراج موضوع هام عاجل في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، ألا وهي الاجراءات الدولية ضد أخذ الرهائن ، وان وفد بلادى من الآن يقدم تأييده لهذا الاقتراح .

كذلك لا يمكن أن نتحقق امكانية العيش في سلام لكل الأفراد ، اذا لم يكن هنالك حدود أدنى من السلام والهدوء وطالما استمر الارهاب فلن تتمكن أى أمة من تحقيق هذا السلام والهدوء . ولا توجد مبررات سياسية أو أدبية للارهاب ، ويجب أن تمارس ارادتنا الدولية لنضمن أن أولئك الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم سيدانون .

ان وفد بلادى سيؤيد بكل شدة مثل هذا الاقتراح وسيعارض أى تعطيل لبحث هذا

الموضوع .

قبل انعقاد هذه الدورة للجمعية العامة بأيام قليلة ، انتهت الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار . وحينما ننظر الى العمل الذي قام به المؤتمر حتى الآن ، نتبين أن الامل الحقيقي ، لكي نحقق في وقت قصير حل كامل لهذه المشكلات ، لم يمكن التوصل اليه . خاصة اذا أخذنا في الاعتبار تعقد وصعوبة هذه المشكلات ويجب ان ندرك هذه الحقيقة ، وهي أنه تم انجاز الكثير . ولكن سترتب آثار خطيرة على عدم ايجاد حلول ، لذلك فان كل البلاد المهمة بايجاد حلول ، يجب الا تألوجهدا لتحقيق هذا الهدف . ونحن واثقون من انه في الدورة القادمة سيتمكن المؤتمر من ان يصوغ مجموعة اكثر انصافا من المبادئ لتحكم قانون البحار . وأود أن اؤكد من جديد هنا ، ان حكومة بلادي ستواصل الابقاء على العلاقات الودية مع جاراتها ، وانها ستعالج اية مشكلة تنتج عن اى موقف بطريقة سلمية . ونحن نطالب بوحدة قارية واردة في قوانيننا ، وفي المبادئ المقبولة في القانون الدولي . وهذه الوحدة الترابية سوف نحفظ بها كاملا هذا هو القرار الرسمي لحكومة نيكاراغوا .

ان نيكاراغوا بلد يحترم حقوق الانسان بشدة . ولذلك سيؤيد في هذه الجمعية العامة أية مبادرة تدافع عن حقوق الانسان على المستوى العالمي . ونحن نتفهم الصعوبات القائمة في هذا المجال ، وفي الواقع انها لمشكلة صعبة ومن الصعب مقاومة الميل الى تطبيق هذه المعايير على بلاد ذات ايد يولوجيات تختلف عن ايد يولوجياتنا . ويجب ان نلاحظ ان هناك تشعبا كبيرا في المنظمات الدولية ، التي تهدف للدفاع عن حقوق الانسان ، وتكرس نشاطها لمهاجمة بعض البلدان التي لا تتفق معها . نحن نعارض التمييز العنصرى ، ورغم انه تم احراز تقدم كبير في هذا المجال ، الا ان اماننا الكثير لتحقيقه حتى نحقق النتائج المرجوة في كل انحاء العالم .

وهنا ايضا نشعر انه ليس من الضروري ان يكون هناك معياران لحقوق الانسان . ان الممارسة الكاملة لحقوق الانسان لها نظير ، ولا يمكن المتع بها الا اذا عاش المرء في حدود القانون ، واحترام حقوق الآخرين .

ويتضمن دستور وقوانين بلادي حقوق الانسان ، وحتى في حالات الطوارئ فان الدفاع عن حقوق الانسان كان الشغل الشاغل لحكومتى . وفي القوانين المحلية ، وفي المبادئ الدولية عملنا دائما على ضمان تنفيذ واحترام حقوق الانسان بصفة عامة .

وتعلق نيكاراغوا اهمية كبيرة على مشكلات التنمية ، والتعاون الدولي . ان مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية اليوم تحتاج الى حلول عاجلة ، واذا كنا نرغب في عدم استمرار الازمة المتزايدة ، التي تقسم البشرية الى طبقتين ، من حيث مستوى المعيشة ، فان هذا التقسيم يزداد نتيجة لعدم التوازن التكنولوجي بين القطاعين من البشر .

واضح ان الوضع الدولي الحالي ، اذا لم يمر بتغييرات حقيقية ، سيكون من بين العوامل الهامة في التطور غير المرضي لمجتمعاتنا ، ولا مكانيات التنمية المتكاملة للبشرية . ان الكفاح من اجل تحقيق نظام اقتصادي واجتماعي دولي يجب ان يستمر بطريقة ذكية . ونحن ندرك جيدا ان الاقتصاديات ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة ، ولكننا لاننتهي الى مذهب أية مدرسة ، بل نؤمن ايما ناسخا بأن المواجهة ليست افضل وسيلة لمعالجة المشكلة ، وليست هي الطريقة العملية لحل المشكلة .

وبهذه الروح فقد شاركنا في الاجتماعات الوزارية التي عقدت في مانيل ، التي وافقت على الاعلان والخطة الصادرين عن برنامج العمل لمجموعة ال ٧٧ . وتؤمن حكومة بلادي بالنواحي الاساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، والتي تكمن في دعم وتحسين النظم الاقتصادية القومية . ويجب ان تبني هذه النظم على فلسفات وأمانى كل شعب ، ويجب ان تهدف الى خلق ظروف داخلية تجعل في الامكان المشاركة العادلة لكل مواطن في مزايا النظام الاقتصادي الذي يعيش فيه ، وتكثيف المستويات المعيشية طبقا للطاقة الوطنية التي تنتج من الثروات .

نحن نشارك معظم الدول النامية ، في أن العلاقات الاقتصادية الدولية ، يجب أن تخضع لتغييرات اساسية . ونؤمن ايضا بأن حل مشكلات التنمية لا يتم فقط على اساس اقامة هياكل اقتصادية جديدة ، او على ظروف جديدة تخطط في ضوءها العلاقات الاقتصادية الدولية التي يجب تنفيذها . ونحن نؤمن بأن الباب المفتوح امام النظام الحالي يجب ان يستغل .

ومن المهم انه مع التوازي لاجتماعات الاجهزة الاقتصادية للامم المتحدة ، تعقد اجتماعات اخرى ستمكن البلدان الاكثر تقدما من وضع خطط عمل ، في ضوء طلبات الدول النامية . وقد شاركت البلدان النامية في بعض هذه الاجتماعات ، وقد بدا واضحا ان اهدافها تتلاقى مع مصالح البلدان المتقدمة .

ويجب الاعتراف بأن هناك علاقة عمل بين الحكومات القومية وبين الهيئات الدولية ولا نستطيع ان نتوقع من الهياكل الدولية اى شيء خلاف الحلول التي نبحث عنها . وحكوماتنا هي التي يجب أن تقرر السياسات التي تنتهجها الهيئات الدولية ، ويجب ان نتحلى باليقظة ضد بث الخلافات والتي وردت في صورة اقتراحات من الكتلتين الاقتصاديتين الرئيسيتين في منطقتنا .

وسوف لا اكرر هنا النداءات التي وجهتها البلدان النامية بشأن تحقيق المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، حول مسائل المواد الخام ، والتمويل الدولي ، وشروط التجارة ، وتدفق رؤوس الاموال ، ومستويات الديون الخارجية ، واستنزاف العقول . ان تحقيق العدالة في النظام الاقتصادي الدولي سوف لا يعتمد - ولم يعتمد ابدا - على البيانات التي ندلي بها ولكنه سيعتمد على الاجراءات التي ننفذها ، وعلى النفوذ الجماعي الذي نستطيع ان نحمله بها .

ونحن حين نتحدث في هذه الجمعية عن الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مانيل ونيروبي وكولومبو ورامبويه وجامايكا وبورتوريكو ، فيجب ان نترك جانبا تحليل ومناقشة القرارات والتوصيات الصادرة عنها ، ويجب ان نقدم آراءنا على القرارات التي صدرت في الماضي . ولقد قدمت خطط عمل مقدا . والكتلتان الاقتصاديتان الرئيسيتان كانتا متعادلتين . وتعتبر حكومة بلادي اليوم عن طريق قرارها الحازم على ان تشارك بالكامل في الدراسة الموضوعية لهذه الاقتراحات ، وأن تحاول التنسيق بين امانيتها وبين امانى الدول الاخرى في مجال التعاون الدولي . وببطء وبالتدريج نحن مستعدون لهذه المهمة الدولية الجديدة الواضحة . لقد ارسينا الاسس القانونية الوطنية في بلدنا بما يمكننا من تشجيع التجارة ، واستخدامها مع الدول الاخرى بما في ذلك البلاد التي لها نظم سياسية واقتصادية تختلف عن نظمنا .

وعن المسائل الاقتصادية ، فتود نيكاراغوا ان تؤكد على التنمية للموارد البشرية ، وهذا هو الاساس الحقيقي للاقتصاد القومي . وخلال العقود الماضية ، احرزت حكومتنا تقدما ملحوظا في الاقلال من الامية ، وزدنا من عدد ونوعية نظامنا التعليمي على المستوى الابتدائي ، وزدنا من التعليم القانوني ، والتدريب المهني ، وكذلك تنوع الدراسة في الجامعات . ونوعية التعليم الذي نقدمه يرتبط ارتباطا مباشرا بالحصول على مصادر التنمية التكنولوجية التي تجعل في الامكان ، ليس فقط استيراد التكنولوجيا ولكن تطور ايضا قدرتنا المحلية على الخلق والابتكار .

وفي محاولتنا لوضع نظام تخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا ، فاننا نركز على تلك النواحي الخاصة بتنمية مواردنا البشرية ، واننا مقتنعون بأن التعاون الدولي والتكامل الاقليمي ، اللذين نشارك فيهما سيؤديان الى أقصى فائدة ، اذ توفر لدينا الهيكل الاجتماعي التحتي ، الذي يمكننا من الاستفادة منها .

وقد حضرنا مؤخرا ، المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، الذي عقد في مدينة المكسيك ، والذي وافق على عدد من القرارات التي ستؤثر بطريقة بناءة على حياتنا ، والتي ستحقق مزيدا من الاكتفاء الذاتي ، وقدرة على التفاوض الجماعي ، وأود أن أشير الى تحسين النظام الحالي للتكامل في هذا المجال . لقد تعاونت بلادى بشدة ، في جهود الأمم الخمس في مجموعة دول أمريكا الوسطى ، وذلك لانشاء السوق المشترك لأمريكا الوسطى ، وتحويلها الى المجتمع الاقتصادي الاجتماعي لأمريكا الوسطى . ونرحب بحماس أيضا بمناشدة رئيسي جمهوريتي المكسيك وفنزويلا ، لكي نقدم أفكار منطقتنا بطريقة موحدة في الاجتماعات العالمية . وهناك نقطة أخرى تتعلق بالمؤتمر ، وهي انه يجب أن تنشأ مؤسسات دولية للبلدان النامية .

ولقد استفادت نيكاراغوا كثيرا من برامج المساعدة ، تحت رعاية البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، ونحن نلاحظ بارتياح ، ان هذا البرنامج على وشك التغلب على المشكلات التي عطلت نشاطه في العام الماضي ، ونود أن نحث كل البلدان ، التي تستطيع أن تفعل ذلك ، أن تقدم تأييدها للبرنامج ، حتى يستمر في محاولاته لخلق مجتمع تتمتع فيه كل الأمم بمستويات معيشة مقبولة . وتؤكد حكومتنا ، تأييدها من جديد لبرنامج الانماء للأمم المتحدة وتحت على تقوية طاقته على المستوى المحلي ، والعالمى للمشاركة في تحديد وتقييم نشاطات التنمية .

وتلاحظ حكومة بلدى بقلق ، المشاكل النابعة من التلويث المستمر للبيئة ، والجو ، والأنهار ، والبحار ، والنقص في انتاجية الأرض القابلة للزراعة ، لدرجة أن حكومة بلادى ، تؤيد برنامج البيئة للأمم المتحدة ، ونحن على استعداد للتعاون الكامل للبحث عن صيغ ، وتطبيق اجراءات ، تحقق الظروف الضرورية للمحافظة على التراث المشترك للبشرية . ونود أن نكرر تأييدنا لبرنامج البيئة للأمم المتحدة . ونحن بذلك نلاحظ بارتياح ، اعلان يوم البيئة الذى سيوافق الخامس من حزيران /يونيه من كل عام .

ان تلويث البيئة مشكلة يجب أن تحل على المستوى العالمي ، ويمكن أن يأتي التنسيق الاقليمي ، بنتائج مثمرة ، مثل التدريب ، والتعليم ، ووضع القوانين المحلية حول البيئة ، والاستخدام الملائم للموارد الاقليمية . ويجب أن يفكر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في امكانية عقد حلقات دراسية في البلدان النامية ، وذلك لبحث مشكلات البيئة .

ولكن الأهم من ذلك أن تؤخذ في الاعتبار ، الخلافات في مستويات التنمية . ولهذا الغرض ، فمن الضروري أن توجد قواعد ولوائح دولية ، لا تكون مشددة ، لأن هذا قد يؤثر تأثيراً ضاراً على الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التنمية . وكما قال رئيس نيكاراغوا ، خلال الاحتفال بيوم البيئة ، " اننا نبحث في التكنولوجيا ، عن الوسائل التي تنسق بين المسؤوليات الخاصة بحماية البيئة ، دون الحد من امكانيات شعوب مثل شعبنا ، والذي يجد نفسه مشغولاً في عملية التنمية ، والذي يقودنا الى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية " .

ان بلدنا يحاول التغلب على مشكلاته الحالية ، وتحقيق تحسن كبير في مستويات المعيشة لسكاننا ، على أساس مبدأ ان حلول هذه المشكلات ، تكمن داخلنا ، وتعتمد على جهودنا . واننا نعتزف بأن التعاون بين الأمم والمجتمع الدولي ، هو عامل تكميلي هام . وقد اتضح أن النظام الدولي الحالي ، لا يشجع على الدفاع عن مصالحنا ، بل انه على العكس من ذلك ، يساعد على ازكاء الخلافات القائمة بين بلداننا ، وبين البلدان المتقدمة . لذلك ، فاننا حينما نتحدث عن استراتيجية دولية للتنمية ، تنسجم مع احتياجاتنا ، فيجب أن ندرك أن هذا النظام ، يجب أن يعدل بحيث يكون أساساً لكل البلدان ، يتحقق على أساسه الرخاء والرفاهية للجميع .

ولذلك ، فان بلدي ، قد أيد ، شأنه في هذا شأن البلدان النامية الأخرى ، قرارات الأغلبية الساحقة لأعضاء المجتمع الدولي ، لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، مبني على مبادئ الميثاق ، وميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، وكذلك عناصر برنامج وخطط العمل التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الخاصة السادسة ، والاتفاقيات التي تم التوصل اليها في الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، وذلك دون المساس ، بأي شك ، بحقوق الدول في اختيار نظمها الاقتصادية التي تتماشى مع امكانياتها ، كشرط ضروري حافز لرأس المال والعمل كي يعملوا للصالح المشترك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الى آخر المتحدثين في جلسة بعد ظهر اليوم . وقد طلب وفد ان الحديث لممارسة حقهما في الرد ، وهما بنن ، والولايات المتحدة الأمريكية . الكلمة للسيد ممثل بنن لممارسة حق الرد .

السيد هونجافو (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، شكرا لاعطائي الكلمة لممارسة حق الرد باسم جمهورية بنن . بايجاز ، بعد البيان الذى ادلى به بالأمس ممثل بابواغينيا الجديدة . انني أود ان أتجنب اى جدل لا لزوم له مع هذا الممثل الموقر . من السهل - بعد أن استمعنا الى وزير خارجية بنن - ان نفهم ان الموضوع لم يكن يتعلق بابواغينيا الجديدة ، الدولة المستقلة التي قبلت في العام الماضي - بمشاركة بنن - في عضوية منظماتنا ، ولكننا كنا نعني الجزء الذى ضمته اندونيسيا ، أى غينيا الجديدة الغربية . ويتضح من النص الذى وزعناه يوم ٢٩ ايلول / سبتمبر الماضي ان وزير بنن لم يستخدم عبارة بابواغينيا الجديدة ، وفي ضوء ذلك - ياسيدى الرئيس - اذكر ان اية محاولات لبلبله الأفكار لن تتجح . وشكرا سيدى الرئيس .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة لممارسة حقه في الرد .

السيدة بوستون (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد الولايات المتحدة قد لاحظ باهتمام الملاحظات التي ابداهما السيد وزير خارجية أوروغواى الموقر وأود أن أحتفظ بحق وفدى في الرد عليه في اجتماع آخر من اجتماعات المناقشة العامة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : نظرا الى انه لا توجد بنود اخرى على جدول أعمال هذا المساء فاني أعلن رفع الجلسة .

رفعت الجلسة في الساعة ١٩ / ٣٥